

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية.



## مطبوعة في مقياس الإقتصاد البنكي

لطلبة السنة الثالثة ل.م.د، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

من إعداد الدكتور بن عبيد فريد.

أستاذ محاضر صنف ب بقسم العلوم الإقتصادية جامعة بسكرة.

السنة الجامعية 2015 / 2016

## المقدمة العامة :

يلعب النظام المصرفي دورا أساسيا نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور، ونظرا أيضا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، وهو يتكون من مجموعة من المؤسسات المصرفية، والقوانين والأنظمة، التي يعمل في ظلها وتسير على هديها تلك المؤسسات والتي تتكون من المصارف المركزية، المصارف التجارية وغير التجارية، والمصارف المتخصصة.

ومما لا شك فيه كذلك أن المصارف التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في منح القروض وقبول الودائع، وخلال تغيير نظرة البنوك إلى العمل المصرفي قامت باقتحام مجالات جديدة لتقديم خدماتها، مراعية في ذلك أسس نجاحها المتمثلة في تحقيق مبادئ الربحية، السيولة والضمان.

كما يبرز دور الوساطة المالية في السماح لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، بتفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بعلاقة التمويل المباشرة، والاستفادة من العديد من المزايا المترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل غير المباشرة.

إن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه البنوك وإيجاد نظم بنكية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول، وذلك من خلال تحرير القطاع الاقتصادي والبنكي. وتتمثل فصول هذه المطبوعة في:

- الإطار النظري للبنوك التجارية.

- تقييم الأداء البنكي وأهم التطورات البنكية.

## الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية.

بعد تطور الفكر الاقتصادي والتقدم العلمي، ظهرت أداة جديدة للتبادل التجاري، ألا وهي النقود والتي تستعمل كوسيلة للدفع و الوفاء في المعاملات التجارية، سواء كان محلها تبادل السلع أو الخدمات، أو المشاريع الاستثمارية، حيث برزت الحاجة لكيفية تنظيم هذه الموارد المالية والحفاظ عليها، وفي هذه المرحلة ظهرت البنوك، التي تلعب دور الوسيط المالي، الذي يربط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، كما أن للبنوك التجارية دورا هاما في تمويل النشاط الاقتصادي للبلد، إلا أن نجاحها في تطوير وظيفتها يرتبط بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وسنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للبنوك التجارية من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية البنوك، أما المبحث الثاني فيتناول النشاط البنكي وأهم وظائف البنوك، وفيما يخص المبحث الثالث فيتطرق إلى بنية النظام البنكي.

### المبحث الأول: ماهية البنوك

ازدادت أهمية البنوك من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة وأنها تقوم بتمويل المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام، وذلك لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر. ويتناول هذا المبحث، مفهوم البنوك ونشأتها، أنواع وخصائص البنوك.

### المطلب الأول: تعريف البنوك.

يعرف الجهاز المصرفي بأنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها، وتعمل في ظلها المصارف.<sup>(1)</sup>

يتكون الجهاز المصرفي من وحدات تسمى المصارف أو البنوك، وقد تتعدد تعاريف البنوك في الدول، لأن البنوك في معظم البلاد تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها حيث تنص هذه القوانين على تعريف لها، كما تختلف هذه التعاريف باختلاف طبيعة نشاطها، وشكلها القانوني. ويقصد بالمصرف: منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم و سندات محددة).

ويعرف كذلك على أنه: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين.<sup>(2)</sup>

من وجهة النظر الكلاسيكية يعرف البنك بأنه: مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.<sup>(3)</sup>

وكذلك يعرف البنك استنادا إلى وظيفته بأنه: "منشأة تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها" وقد عرفه القانون المصرفي في الأردن أنه "الشركة التي يخصص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون" وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف أنه "منشأة حصلت على

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، ط1، مصر، 2006، ص 7.

<sup>2</sup> مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط1، عمان، ص 13.

<sup>3</sup> محمد، الصيرفي، مرجع سابق، ص 7.

تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى "BANK CHARTER" سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المصرفية ( الاتحادية أو الفدرالية ) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.

أما المشرع المصري فعرف المصرف أنه " كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تحت الطلب أو بعد أجل"<sup>(1)</sup>.

أما التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون (90-10) الصادر في 14 أفريل المتعلق بالقرض والنقد في مادته 144 " البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها"<sup>(2)</sup>.

كذلك يعرف البنك بأنه المنشأة التي تقبل ديونها ممثلة في الودائع المودعة لديها في تسوية الديون بين الأفراد ومؤسسات المجتمع، أي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا، وبالرغم من أن التعريف الشائع للبنك يحوي قبول الودائع ومنح القروض إلا أن هناك بعض البنوك لا تقبل ودائع تحت الطلب، وهناك بعض البنوك لا تمنح قروض، إلا أنه وبالرغم من ذلك تعتبر بنوكا<sup>(3)</sup>.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف البنك : إن البنك مؤسسة ذات نشاط معين يتمثل في الوساطة المالية أو بعبارة أخرى هو وسيلة التعامل في القروض على اختلاف أنواعها، إذ أن البنك يقترض من مجموعة من أفراد المجتمع، ثم يقرض الأموال المودعة لديه إلى مجموعة أخرى من الأفراد أو استثمارها في شتى أوجه الاستثمار، وتؤول إليه في النهاية الأرباح المترتبة على عمليتي الإقراض والاقتراض.

#### المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك.

أصل كلمة ( مصرف بكسر الراء) في اللغة العربية مأخوذة من الصرف بمعنى (بيع بالنقد) ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف و يقابلها كلمة بنك ذات الأصل الأوربي والمشتقة من الكلمة الإيطالية (banco) والتي تعني المنضدة أو الطاولة<sup>(4)</sup>.

نشأت البنوك والمصارف التجارية منذ قرون طويلة، حيث أن تاريخ أول نشاط مصرفي في العالم يرجع إلى عام 1700 قبل الميلاد في بابلون، غير أن معالم الاقتصاد الحديث والنشاط المصرفي الملازم له لم تظهر إلا قرب العصر الحديث، وعلى تدرج دام عدة قرون من أبرز معالمه: إنشاء أول بنك في مدينة البندقية عام "1157" ثم بنك برشلونة بإسبانيا عام "1401" ثم بنك رياتو بالبندقية عام "1587"، وبنك أمستردام عام "1609" وبنك هامبورج عام "1619" وبنك انجلترا عام "1694" وبنك فرنسا عام "1800".

كما كان أول ظهور للشيك في انجلترا عام "1659"، وظهور أوراق البنكنوت لأول مرة في أوربا عام "1661" وكان ذلك في السويد<sup>(5)</sup>.

ونشأت المصارف التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ولعل الصيرافة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيرافة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيرافة. لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع

<sup>1</sup> - خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط2، الأردن 2000، ص ص 15-

16.

<sup>2</sup> - فضيل فارس، التقنيات البنكية: محاضرات و تطبيقات، الجزائر: مطبعة الموساك رشيد، 2013، ص 24.

<sup>3</sup> - محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص ص: 9-10.

<sup>4</sup> - خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

<sup>5</sup> - محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك، دار حراء، ط2، مصر، 1993، ص ص: 21-22.

الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف و هي الإقراض.<sup>(1)</sup>

ولقد برز العمل البنكي وتطور تبعا لاستعمال النقود كوسيلة للمبادلات و عليه فنشأة البنوك قد مرت بعدة مراحل يمكن إيجازها في ما يلي:

### المرحلة الأولى: مرحلة التاجر

إن توسع التجار وزيادة رأس مالهم بالإضافة إلى السمعة الطيبة جعل الأفراد يتقنون فيهم وذلك بإيداع أموالهم لديهم مقابل عمولة وتطورت أعماله إلى القيام بعملية الإقراض مقابل فوائد من خلال إصدار حوالات التي استندت لبعض الهياكل حاليا.

### المرحلة الثانية:مرحلة الصائغ

دوره كان تقريبا من دور المصارف حاليا، حيث كان الأفراد يودعون سيئاتهم لديه لفترات متفق عليها وهذا لأنه يمتلك الحماية الكافية ولديه أمتن الخزائن المحكمة الإقفال، إلى أن تطور هذا النشاط وأصبح مصارف تتعامل مع الأفراد.

### المرحلة الثالثة: مرحلة ظهور البنوك

إن ازدياد نشاط الصاغة أدى إلى زيادة كبيرة في الثروات، حيث بدأ النشاط يتطور، وشكل بداية إنشاء المصارف من قبل هؤلاء الصاغة، الذين اقتصر نشاطهم على قبول الودائع و الإقراض مقابل فائدة وكان أساس التعامل الذهب و الفضة.

### المرحلة الرابعة: مرحلة إصدار الأوراق المالية والنظام البنكي الحديث

تعدد نشاط المصارف واتسع إلى أن أصبح على شكله الحالي، وتطور البنوك كان نتيجة للتطور الحاصل في جميع الميادين لأن العمل المصرفي اتخذ شكلا جديدا ومختلفا بظهور النقود، وتوسع رقعة الأنشطة المصرفية في مجالات عديدة وأصبحت كشركات قابضة تقدم الخدمات المحاسبية، المشورة المالية وتمويل المشروعات.<sup>(2)</sup>

فالبنوك منذ نشأتها عرفت تطورات كبيرة وواسعة في العديد من المجالات، حيث أن البنوك لم تعد مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير إذا ما فاضت من حاجتهم وتسحب منها إذا ما رغبوا في ذلك " البنوك تقترض لكي تقرض "<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع البنوك وخصائصها

تتباين الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لذلك تختلف كل من النظم المصرفية ومميزاتها من دولة لأخرى.

### الفرع الأول: أنواع البنوك

<sup>1</sup> - زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2006، ص 11.  
<sup>2</sup> - سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004/2005، ص 6.  
<sup>3</sup> - سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 7.

وفقا لمجموعة من المعايير، يمكن تصنيف البنوك إلى عدة أنواع، وذلك كما يلي:

## أولاً: من حيث طبيعة النشاط

تنقسم البنوك هنا إلى:

**1- البنوك المركزية:** البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي ترأس النظام النقدي، وكذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة

كما يقوم بتقديم التسييفات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.<sup>(1)</sup>

**2- البنوك التجارية:** يعرف البنك التجاري على أنه وسيط مالي والذي تتمثل عملياته في تحويل الودائع التي تلقاها من الجمهور إلى قروض، حيث يؤكد هذا التعريف على حقيقة أن البنوك هي الوحيدة التي تقرض وتقترض المال في نفس الوقت، وبالتالي يكون المصدر الرئيسي لتمويل البنوك هو ودائع الجمهور.<sup>(2)</sup> كما يقصد به تلك المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان، الإقراض والاقتراض.<sup>(3)</sup>

**3- البنوك الصناعية:** تتخصص هذه البنوك في تمويل الأنشطة الصناعية في المجتمع، حيث تقوم بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية أو بضمان أرض المصنع، والمباني المقامة عليه، أو الآلات والمعدات الرأسمالية فيه، كذلك تقوم هذه البنوك بتمويل العمليات الجارية في مجال النشاط الصناعي مثل شراء الخامات الصناعية، أو السلع الوسيطة أو التامة الصنع منها.

**4- البنوك الزراعية:** تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي لغرض التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة للحصول على أكبر إنتاج من المحاصيل الزراعية، ويتفق النشاط الإقراضي للبنوك الزراعية مع طبيعة النشاط الزراعي بمعنى أنها تقوم بتقديم قروض موسمية قصيرة الأجل لتمويل شراء البذور الزراعية والأسمدة والكيماويات الخاصة بالتربة، وكذا تقديم قروض متوسطة الأجل لتمويل شراء الآلات والمعدات الزراعية، كما تقوم بتقديم قروض طويلة الأجل لتمويل شراء بعض الأراضي واستصلاحها.<sup>(4)</sup>

**5- البنوك العقارية:** البنك العقاري وهو الخاص بإقراض أصحاب الأراضي الذين يريدون إنشاء عمارة عليها، أو من له عقار ويريد إتمامه، فهؤلاء يعطيهم البنك العقاري قروضا طويلة الأجل بفائدة مشروطة في عقد القرض تسدد مع أصل القرض.<sup>(6)</sup>

**6- بنوك وصناديق التوفير:** هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح قروض صغيرة الحجم (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر 2005، ص 11.

<sup>2</sup> - Lukasz Kuguel, fund Transfer Pricing in commercial Bank, master thèses in finance and international business, Aarhus school of business, DANISH, 2009, P 08.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2008، ص273.

<sup>4</sup> - حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2009، ص ص: 78-76.

<sup>6</sup> - رمضان حافظ عبد الرحمان، موقف الشريعة الإسلامية من البنوك، دار السلام، ط1، 2005، ص29.

7- **البنوك التعاونية:** وهي البنوك التي تقدم قروضا إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية، الاستهلاكية والحرفية وغيرها.

**ثانيا: من حيث علاقتها بالدولة**

1- بنوك القطاع العام: وتعود ملكية هذه البنوك كلية للدولة.

2- بنوك القطاع الخاص: وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين أو الاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات خاصة، أو شركات أموال.

3- بنوك مختلطة: ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والخاص.

**ثالثا: من حيث جنسيتها**

1- البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.

2 – البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

3 – البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي.

4 – البنوك والصناديق الدولية: وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.<sup>(1)</sup>

**الفرع الثاني: خصائص البنوك**

تختلف خصائص البنوك باختلاف أنواعها ويمكن إيرادها بالشكل التالي:

**أولا: خصائص البنوك المركزية**

البنك المركزي هو تلك المنظمة التي تهيمن على النظام المصرفي كله، وتتولى إصدار البنكنوت، و تضمن من خلال استخدام وسائلها المتعددة سلامة أسس البنكيان المصرفي في الدولة، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة النقدية في هذه الدولة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة.<sup>(2)</sup> وتتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص ما يلي:<sup>(3)</sup>

- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.
- لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة اتجاه جميع القطاعات ونشاطات المجتمع لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجارية والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة والأساليب المختلفة والتي تمكنها من التأثير في أنشطة وفعاليات هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

1- خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 20-21.

2- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2007، ص 14.

3- مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 28.

ولذلك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المالي والنقدي للدولة ضروريا وذلك للأسباب الآتية:

- هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية للدولة.
- لتحقيق سياسة نقدية رشيدة، وهذا يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.

ومن الخصائص كذلك:(1)

- مبدأ الوحدة: في العادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد.
- مؤسسة غير ربحية: فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري، وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحدد على شكل أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على أسعار صرف العملة.
- إصدار النقود: يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة والمحتكرة بموجب القانون لإصدار النقود الأساسية في المجتمع وإتلافها والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية منها.
- ارتباطه بالحكومة: في الغالب، الحكومات هي التي تنشأ البنوك المركزية، وتمولها، وتشكل إدارتها، وتضع لها القوانين والأنظمة الخاصة بها، وعادة تمثل هذه البنوك حكومتها في المؤتمرات والمؤسسات الدولية التي تتعلق بشؤون النقود.
- رأس الجهاز المصرفي: حيث يعتبر البنك المركزي هو الموجه و المشرف على الجهاز المصرفي القائم في الاقتصاد، ويقوم على تنظيم شؤون مختلف أنواع البنوك، من خلال ترخيصها والإشراف على عملها وتدقيق حساباتها، ويقوم بتصفية الديون القائمة بين البنوك التجارية، ويحدد الحدود العليا والدنيا لأسعار الفائدة.

## ثانيا: خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص نوردتها فيما يلي: (2)

- البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، إذ تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها.
- مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.
- تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها، كما أنها متماثلة في قيمتها "المطلقة" بغض النظر عن الزمان والمكان.
- تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول تحقيق الربح، للتوسع بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن والاستقرار المالي والاقتصادي.

## المبحث الثاني: مدخل للبنوك التجارية.

<sup>1</sup>- عبد الله الطاهر و موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط1، الأردن 2004، ص 301-302.

<sup>2</sup>- محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص14.

تتربع البنوك التجارية على قمة هرم الصناعة البنكية، وذلك بعد البنك المركزي، بحيث تؤدي البنوك التجارية دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات والتوزيع الكفؤ لها على مجالات الإستثمار المختلفة.

### المطلب الأول: طبيعة عمل البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية إحدى أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة النقدية. وظيفتها الأساسية قبول الودائع الزمنية والجارية من الأفراد والمشروعات والإدارات العامة وإعادة إستخدامها لحسابها الخاص في منح الإئتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير البنكية. وبهذا المعنى نجد أن هنالك مظهران رئيسيان للبنوك التجارية.

المظهر الأول: و يتمثل في توليها مهمة تعبئة مدخرات الوحدات الاقتصادية التي تفيض دخولها على إنفاقها ( الوحدات ذات الفائض في مواردها ) وتقديم مختلف الخدمات البنكية المتعلقة بالتوظيفات المالية لهذه الوحدات والتحويلات والترحيلات البنكية (1).

المظهر الثاني: يتمثل في أنها مؤسسات مالية تتولى تمويل الوحدات الاقتصادية من أفراد ومشروعات التي يفيض إنفاقها على دخلها ( الوحدات ذات العجز في مواردها ) من خلال عمليات منح الإئتمان البنكي. وعندما تقوم بمنح القروض و السلف، فإنها تخلق نقداً جديداً بشكل ودائع جارية. وهكذا تؤدي البنوك التجارية دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين ودور الخالق للنقود (2).

وبالتالي يمكن القول أن البنوك التجارية ملزمة بتوفير السيولة البنكية الكافية لتسديد أو مواجهة جميع إلتزاماتها تجاه الأفراد والمؤسسات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسعى البنوك التجارية إلى أن تكون حريصة على تقديم القروض لزبائنها مقابل ضمانات كافية، وذلك لإعتماد جزء كبير من مواردها على أموال الغير ( الودائع ).

بالإضافة إلى ذلك ونظراً لإختلاف طبيعة عمل البنوك التجارية عن المنشآت الأخرى... وحاجة العمليات المالية إلى المرونة بدرجة كبيرة وسرعة إتخاذ القرارات لذلك من الضروري إختيار العناصر الممتازة التي تحسن معاملة العملاء، وبعث الثقة في نفوس المتعاملين، لأن أي شك أو تقصير قبل العملاء يجعلهم يتحولون من بنك إلى آخر (3).

### المطلب الثاني: البنوك التجارية و دور الوساطة المالية.

تعتبر الوساطة المالية فكرة جديدة في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك التجارية لم تبقى محدودة فقط على تحويل الفائض، من جهات ترغب في استثمارها إلى جهات العجز التي تبحث على تمويل خارجي، بل تعدى دورها إلى العمليات الاقتصادية الأكثر دقة.

### الفرع الأول: تعريف الوساطة المالية

1- ممدوح الولي، أداء البنوك المصرية 1999، مكتبة الأداء، مصر، 2000، ص 167.  
2- حنفي عبد الغفار، إدارة البنوك وتطبيقاتها، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 64.  
3- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 1996، ص 68.

الوساطة المالية تعني عملية استحواذ على موارد مالية من إحدى الوحدات الاقتصادية مثل الشركات، الأفراد المؤسسات، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة، حيث أن الوسطاء الذين يقومون بجمع الأموال بكميات مختلفة وشروط يقبلها المدخرون والمستثمرون، وفي نفس الوقت يقومون بالتحويل بالكميات والشروط التي يقبلها المقترضون أو المستخدمون لهذه الأموال، (1) كما أن الوسطاء الماليون هم تلك الفئة التي تتعامل في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المصدرة لهذه الأوراق، و في نفس الوقت تباع هذه الأوراق إلى المدخرين(2)، فالوساطة المالية تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي.(3)

### الفرع الثاني: الوساطة المالية البنكية

قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من البنوك، فالبنك المركزي يقبل الودائع من البنوك التجارية، كما تقبل بعض البنوك المتخصصة الودائع من المواطنين، ولكن أهم ما يميز البنوك التجارية هو قبولها للحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع الودائع على أصحابها وقت ما شاءوا ودون تأخير، وبما أن السحب من الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى يتم بشيكات يحررها المودع حيث أن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها، قبولها الديون التي عليها (للمودع)، في تسوية الديون التي للآخرين (على المودع)، وهذا ما يعرف بالوساطة المالية، (4) لذلك يقوم البنك بحفظ الودائع ومن ثم استغلالها لأجل تقديمها في شكل قروض لمن هم بحاجة لتمويل استثماراتهم وأنشطتهم المختلفة.(5)

### الفرع الثالث: أهمية الوساطة المالية

وجود الوساطة المالية في الاقتصاد يعد ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم، ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل وتكمن أهميتها في(6)

1- بالنسبة لأصحاب الفائض المالي: فقد سمحت الوساطة المالية بالنسبة لهذه الفئة بمزايا منها:

- ✓ مصداقية الوسيط المالي مضمونة، ليس السبب في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، لكن بصفة رئيسية نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين.
- ✓ يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي، إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت.
- ✓ يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد، التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين وذلك لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي.

1- عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص ص:11-12.

2- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، مرجع سابق، ص 13.

3- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 7.

4- عبد القادر بحيح، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

5- فارس فضيل، مرجع سابق، ص 34.

6- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 8-9.

✓ يعف وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي، من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين.

## 2 - بالنسبة لأصحاب العجز المالي:

- ✓ توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة، بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وهي تحقق هذه العملية لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة.
- ✓ يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.
- ✓ يسمح وجود الوساطة المالية، بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا، وذلك نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية، والاستفادة من طفرة الحجم من جهة، ورمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة من جهة ثانية.<sup>(1)</sup>

## 3- بالنسبة للاقتصاد ككل:

- ✓ لا تنحصر أهمية الوساطة المالية في مجرد إحداث التوازن بين الفوائض والعجز المالية، أو إحداث التوافق ما بين المدخرين والمستثمرين، من حيث المبالغ المطلوبة أو من حيث تجاوز بعدي المكان والزمان، ولذلك فإن مهمة الوسيط المالي هي البحث عن الفجوات الموجودة على تلك المستويات الثلاثة، واستغلالها بأفضل صورة بما يحقق له أقصى ربح ممكن.<sup>(2)</sup>
- ✓ تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد ( ذو طبيعة تضخمية)، بتعبئة السيولة الموجودة، وترتبط القدرة على هذه التعبئة إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.
- ✓ توفير الأموال اللازمة بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة،<sup>(3)</sup> بحيث يكون توفير الأموال من خلال جذب المدخرات من الأفراد أو منشآت الأعمال وتقديم القروض المختلفة إلى الوحدات الاقتصادية التي هي بحاجة إلى أموال لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية.<sup>(4)</sup>

## المطلب الثالث: السمات المميزة للبنوك التجارية.

حيث أن هذه السمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان وهذه الأسس تكتسي أهمية من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية، المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض.<sup>(5)</sup>

## أولا: الربحية

---

<sup>1</sup> - رحيم حسين، مرجع سابق، ص 20.  
<sup>2</sup> - المرجع السابق. ص 20.  
<sup>3</sup> - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 10.  
<sup>4</sup> - محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر 2004، ص 300.  
<sup>5</sup> - مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر 1998، ص 139.

يسعى البنك كأى من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة. إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع، إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به، والقروض التي يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: السيولة

يتميز البنك التجاري بقدرته على توفير السيولة اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين في الوقت المناسب، حيث تتمثل موارده الأساسية في فوائد تستحق عند الطلب، و هذا ما يجعله يستعمل احتياطي قانوني يلزمه بدفع وتغطية عمليات السحب اليومية، إلا أنه قد تحدث تغيرات مفاجئة لا تسمح له بتلبية طلبات أصحاب الودائع و المتعاملين معه، وذلك قد يكون نتيجة إشاعات حول عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة، وهنا ستهتز ثقة المودعين التي يليها تصرف واحد من قبلهم وهو سحب ودائعهم، مما يجعل البنك على هامش الإفلاس.<sup>(2)</sup>

### ثالثا: الأمان

يهدف هذا المعيار إلى تحقيق استقرار وسلامة المركز المالي للبنك، و يتحقق ذلك عندما تكون القيمة السوقية للأصول مساوية أو أكبر من قيمة الالتزامات الجارية على البنك للغير، كما أنه لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأى خسارة من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري،<sup>(3)</sup> و بالتالي فإن إقدام البنك على منح قروض لمعامل ما، يتوقف على الثقة التي يوحى بها هذا يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلّة المخاطر.

### المطلب الرابع: هدف البنك التجاري.

يهدف النشاط المالي في البنك التجاري إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي إلى تعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا<sup>(4)</sup>.

### المطلب الخامس: وظائف البنوك التجارية.

<sup>1</sup> - إيمان العاني، البنوك التجارية و تحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص بنوك و تأمينات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص 8.  
<sup>2</sup> - منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر 1996، ص 11.  
<sup>3</sup> - توفيق غفصي، تقييم أداء البنوك الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية و تأمينات (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، 2010-2011، ص 12.  
<sup>4</sup> - محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 14.

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة حيث تعمل هذه البنوك على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعياً نحو خلق مركز استراتيجي متميز و تحقيق رضا وولاء للزبائن:

- **إنشاء نقود الودائع:** تعتبر عملية إنشاء نقود الودائع من الوظائف الرئيسية للبنك التجاري، كمت تبدو جلياً أهمية هذه الأداة (عملية إنشاء نقود الودائع) لدى البنك المركزي في التأثير على الأوضاع الإقتصادية السائدة.

- **قبول الودائع:** تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.<sup>(1)</sup>

- **تقديم القروض:** من الوظائف المهمة للبنوك التجارية، المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة،<sup>(2)</sup> حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لرجال الأعمال و المستثمرين وغيرهم حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم، و في مقابل ذلك يدفعون فوائد للبنك مقابل هذه القروض عند حلول ميعاد معين متفق عليه تدفع فيه قيمة القرض والفوائد، ويساهم هذا النشاط للبنوك التجارية في تدعيم النشاط الإقتصادي للدولة، حيث يكون لذلك الدور أهمية بالغة في الحياة الإقتصادية للمجتمع<sup>(3)</sup>، كما يمثل الائتمان المصرفي مجال الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك، نظراً لارتفاع العائد المتولد عنه عن بقية العوائد المتولدة عن الاستثمارات الأخرى، وبالتالي فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية<sup>(4)</sup>.

- **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** مؤخراً أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله.

- **ادخار المناسبات:** تشجع البنوك المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو تدريس الأبناء في الجامعة، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل، على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها المتعامل، فيقوم بسحب مدخراته<sup>(5)</sup>.

1- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 13.

2- مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 34.

3- حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 73.

4- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 335.

5- زياد رمضان، مرجع سابق، ص 17.

- **البطاقة الائتمانية** : وتسمى كذلك بطاقة الاعتماد وهي تعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة، وتتخصص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوماً من تاريخ استلامه قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم.<sup>(1)</sup>

إضافة إلى وظائف حديثة أخرى منها: (2)

1 - إدارة محافظ الاستثمار، حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.

2 - خصم الأوراق التجارية و تحصيلها، فقد يحدث وأن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق، مقابل عمولة.

3- تمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث تلعب البنوك التجارية دوراً رئيسياً في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

4 - التعامل بالعملة الأجنبية حيث تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلاً أو آجلاً.

كما تقوم البنوك التجارية بوظائف تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي...

وتضاف وظائف أخرى تعمل بها المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد منها: (3)

- **وظيفة التوزيع** : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق بالائتمانية.

- **وظيفة الإشراف و الرقابة** : تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة، إلى استخداماتها المناسبة، مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أن أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامهما من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات .

**المبحث الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي.**

**المطلب الأول: وظائف البنك المركزي التي ترتبط بالبنك التجاري.**

<sup>1</sup> - مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 37.  
<sup>2</sup> - إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، مصر 2000، ص ص: 218-219.  
<sup>3</sup> - خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38.

البنك المركزي شخصية اعتبارية عامة ومستقلة ويعتبر بنك البنوك فهو المسؤول عن السياسة النقدية، ويطلق عليه السلطة النقدية، والبنك المركزي بالرغم من أنه شخصية عامة مملوكة للجميع فإنه يقوم بكل الخدمات المصرفية للحكومة و يطلق عليه في هذه الحالة بنك الدولة ورغم ذلك فهو مستقل عن الحكومة في مجال السياسة النقدية وللبنك المركزي عدة وظائف أساسية أهمها:

### 1/ إصدار و تنظيم العملة فيما يعرف ببنك الإصدار:

ويسمى في ذلك بنك الإصدار وينفرد بهذه الوظيفة ويحتكر إصدار النقود الورقية وتمثل النقود التي يصدرها العملة القانونية للدولة ولها قوة الإبراء غير المحدودة، ومن ثم تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي بما يتواءم مع النشاط الاقتصادي، بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي،<sup>(1)</sup> حيث ومع بداية القرن العشرين بالنسبة للبنوك المركزية حدث وأن امتنعت أغلبها تدريجياً عن القيام بالأعمال المصرفية العادية واقتصر على الأعمال المصرفية للحكومة، كما اقتصر حق إصدار البنكنوت على البنوك المركزية وحدها<sup>(2)</sup>

### 2/ المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية:

يحتفظ البنك المركزي لديه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والبنوك الأخرى، ويقدم لها القروض مقابل خصم الأوراق المالية معتمداً على الاحتياطات النقدية لديه، وإن تجميع الاحتياطات النقدية في البنك المركزي هو مصدر قوة عظيمة للنظام البنكي لأي بلد، إذ يؤدي تمركز الاحتياطات النقدية إلى جعل النظام الائتماني أكثر اتساعاً وأكثر مرونة مما لو كان نفس المبلغ موزعاً بين مصارف متعددة كل على انفراد، كما أن تجميع مثل هذه الاحتياطات يمكن أن يؤدي إلى أفضل استخدام لها وبأكثر الطرق فعالية خلال فترات الدورة الاقتصادية وحالات الأزمات المالية أو الظروف الطارئة.

### 3/ وظيفة مراقبة وتوجيه الائتمان:

لقد طور البنك المركزي علاقة وثيقة مع البنوك للرقابة على الائتمان المصرفي للبنوك التجارية لغرض تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال وسائل متعددة، فطالما أن البنوك الأخرى وخاصة التجارية قد تتوسع في توليد نقود الودائع بشكل يؤثر على قيمة العملة واستقرارها، على أداء النشاط الاقتصادي وبالتالي فلا يترك لها الأمر مطلقاً بل تتم هذه العملية برعاية وتوجيه البنك المركزي في إطار سياسة ائتمانية انكماشية، أو توسعية حسب الأوضاع الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

ويقوم البنك المركزي بوظيفة مراقبة المصارف وضمان تطبيق شروط تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية، فهو يعمل على التنشيط والإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 120.

<sup>2</sup> - إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، ط1، مصر 1996، ص 46.

<sup>3</sup> - محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على اقتصاديات الدول، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 13-14 مارس-2012، ص 5.

<sup>4</sup> - مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 28.

## - القيام بعمليات المقاصة المركزية والتسويات والتحويلات.

يضطلع البنك المركزي بوظيفة غرفة المقاصة المركزية للبنوك التجارية العاملة بالجهاز البنكي، ويتسنى للبنك المركزي القيام بالوظيفة الحالية بحكم الإلتزام المتوجب على البنوك التجارية بتكوين احتياطي نقدي يحتفظ به في خزائنه لصالح هذه البنوك، ولهذا فإن البنك يكون مهياً وقادر على عمل المقاصة الناتجة عن قيام البنوك التجارية بالعمليات البنكية وتحقيق التسويات والتحويلات المطلوبة في أرصدة حسابات البنوك التجارية المحتفظ بها لديه<sup>(1)</sup>.

ومثل هذه العملية تجعل البنك المركزي على علم مستمر بوضع السيولة لدى البنوك التجارية بالنسبة لمقدار الأصول التي تحتفظ بها.

- القيام بمسؤولية الملجأ الأخير للإقراض:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي نظراً لأنها تعمل على استقرار الجهاز البنكي وخصوصاً في أوقات الأزمات. وبموجب هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بتقديم التسهيلات المالية إلى البنوك التجارية في أوقات الطوارئ أو الأزمات. بعبارة أخرى فإن البنك المركزي يتدخل هنا لتدعيم الجهاز البنكي عن طريق تقديم القروض إلى البنوك التجارية كلما اقتضت الضرورة ذلك. ويلعب البنك المركزي دور الممول أو المجهز للسيولة بوصفه المصدر النهائي للنقد القانوني الذي تتخذه البنوك التجارية كاحتياطي لمواجهة حالات السحب على الودائع والقيام بالإستثمارات المالية والتوسع في تقديم القروض وهو يمد يد المساعدة للبنوك في أوقات تعرض احتياطياتها النقدية إلى نقص شديد وتعذرهما عن مواجهة متطلبات السحب في مختلف الودائع نقداً<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني: التحكم في القوة الإستثمارية للبنوك التجارية.

يمكن للبنك المركزي التحكم في القوة الإستثمارية للبنوك التجارية من خلال تطبيق جملة من أدوات السياسة النقدية التي تتحكم في قدرة البنوك في منح التسهيلات الإئتمانية.

## الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

والتي تستهدف التأثير في حجم النقد والإئتمان البنكي خاصة، وبالتالي التأثير على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الإقتصاد.

## أولاً: معدل إعادة الخصم:

ويقصد به سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظير إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأدونات الخزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق<sup>(3)</sup>.

واستناداً لهذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها، بسعر خصم معين، إذا قام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية، بهدف تدعيم نشاطه فإنه

1 - عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص 247.

2 - زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 59، 60.

3 - ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، ط1، الجزائر، 1993، ص 33.

سيقوم برفع سعر إعادة الخصم، وهو ما يوضح إرادته في تقليص الكتلة النقدية وضبط سياسة القروض<sup>(1)</sup>.

أما إذا أراد البنك المركزي أن تزداد كمية النقود المعروضة، فإنه يقوم بخفض سعر إعادة الخصم، وبالتالي فإن البنوك التجارية تستبدل ما لديها من كمبيالات بنقود، تعيد إقراضها فتؤدي إلى خلق نقود جديدة<sup>2</sup>. وفي هذه الحالة تزداد قدرة البنوك التجارية في منح الإئتمان.

### ثانياً: عمليات السوق المفتوحة.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، بهدف التأثير على الإئتمان وعرض النقود بحسب الظروف الإقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية، وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك إنجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالاً وكان ذلك في سنة 1931<sup>(3)</sup>.

إن الهدف الرئيسي من عمليات السوق المفتوحة هو التأثير على الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية، فعندما يرغب البنك المركزي في زيادة الإحتياطي النقدي للبنوك التجارية لكي يمكنها من التوسع في الإئتمان وبالتالي زيادة النقود البنكية للمساهمة في تنشيط الحالة الإقتصادية، فإن البنك المركزي يدخل السوق مشترياً للأوراق المالية، فإذا كان البائع أحد أفراد الجمهور فإنه يستلم قيمة هذه السندات أو الأوراق بشيكات مسحوبة على البنك المركزي، وعندئذ يودع هذه الشيكات في حسابه لدى البنك التجاري، وهذا يعني زيادة الإحتياطي النقدي لهذا البنك التجاري لدى البنك المركزي مما يزيد مقدرته على التوسع في الإئتمان، أما إذا كان البائع لهذه السندات هو البنك التجاري فسوف يحدث نفس الأثر حيث تضاف قيمة هذه الشيكات مباشرة إلى احتياطه النقدي<sup>(4)</sup>.

وعلى عكس ذلك إذا ما ساد الدولة حالة من الرواج تخشى معها السلطة المسؤولة أن تؤدي إلى حالة من التضخم، عندئذ يتدخل البنك المركزي بائعاً للأوراق المالية في سوق رأس المال ويقوم المشتري لها بدفع قيمتها إما نقداً أو بشيك، فإن كان الدفع نقداً فمعنى ذلك إنخفاض النقود المتداولة وهو ما يؤدي إلى تقليص الطلب والمحافظة على مستويات الأسعار، أما إذا كان الدفع بشيك فإن ذلك سيكون على حساب تخفيض أو إلغاء الودائع لدى البنوك التجارية<sup>(5)</sup>.

### ثالثاً: نسبة الإحتياطي القانوني.

وهي تعبر عن النسبة التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الإحتفاظ بها من إجمالي الودائع المتوفرة لديها كإحتياطي نقدي قانوني إجباري، ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل

1 - حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية، ط1، الجزائر، 1996، ص 50.

2 - مصطفى سلمان و حسام داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2000، ص275.

3 - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر، ط1، مصر، 2005، ص 238.

4 - عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك ( منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد، ط1، الأردن، 1999، ص 238.

5 - نعمة الله نجيب وآخرون، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص

احتياطيا يحتفظ به البنك المركزي الذي يملك سلطة تغيير هذه النسبة بما يتناسب والأوضاع الإقتصادية السائدة.

وظهرت هذه الأداة كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعديلات مناسبة في قانون الإحتياط الإتحادي في سنة 1933 و سنة 1935 ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود، ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقتراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية<sup>(1)</sup>.

فإذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع فإن البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الإحتياطي القانوني مثلا من 40% إلى 20% فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان ويزداد المعروض النقدي. بينما إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود فإنه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني من 20% إلى 40% وتنخفض قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان وخلق النقود فينخفض المعروض النقدي<sup>(2)</sup>.

وتعتبر هذه الوسيلة من أفضل الوسائل الرقابية على الإئتمان لدى البنك المركزي وأقلها تكلفة خاصة في البلدان المتخلفة التي لا تملك أنظمة مصرفية متطورة، وذلك لصعوبة تطبيق كل من سياستي السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم لضيق الأسواق المالية ومحدودية تداول الأوراق المالية والتجارية.

### الفرع الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية.

إن ما يركي توجه البنوك المركزية للأخذ بوسائل الرقابة النوعية على الإئتمان هو أن الأدوات المستخدمة في تحقيق الرقابة الكمية على الإئتمان تتصف كقاعدة بعدم التمييز في أثارها، حيث تؤثر على الحجم الكلي للإئتمان، وبالتالي لا تستطيع أن توقف التوسع غير المرغوب فيه أو الإنكماش غير المطلوب في بعض قطاعات الإقتصاد القومي. بينما الأساليب النوعية تستطيع التمييز بين استخدامات الإئتمان المرغوب فيها والأساسية وتلك الإستخدامات غير المرغوب فيها وغير الأساسية... كما تستطيع الأساليب النوعية في الرقابة على الإئتمان أن تحد من مقدار الإئتمان الذي يمنح في عمليات معينة عن طريق الشروط التي ستطلب في منح هذا الإئتمان. ومن ثمة، فإن الأساليب النوعية للرقابة على الإئتمان تعتبر مكملة للأساليب الكمية العامة، وخاصة في الحالات التي لا يتوقع لهذه الأخيرة أن يكون لها تأثير سريع وفعال بالنسبة لقطاعات معينة من الإقتصاد القومي<sup>(3)</sup>.

تأتي أهمية هذه الأدوات في أنها تهدف إلى توجيه الإئتمان إلى وجوه الإستعمال المرغوب فيها، بشكل يتناسب مع استخدام الموارد الإقتصادية المتاحة في أكثر المجالات الإقتصادية نفعا ولا سيما أن المؤسسات الإئتمانية لا يمكنها وحدها أن تحقق ذلك. ومن أبرز هذه الوسائل ما يلي:

### - سياسة تأطير القرض.

1 - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 152.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2007، ص 277.

3 - عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص ص 271، 272.

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم تستطيع الدولة أن تضع سياسة تأطيرية توجيهية، فتعطي توجيهات وإرشادات للبنوك تتعلق بمقادير القروض وطريقة منحها، ونوعية القطاعات التي يجب توقيف القروض لها، أما في الفترات التي ينعدم فيها التوازن النقدي وتشيع فيها الظواهر التضخمية تقدم الدولة على وضع سياسة تأطيرية قسرية، بحيث تقرر السلطات النقدية الحد الأعلى لمقادير القروض التي يمكن أن تمنح البنوك أو تقوم بتحديد معدل تزايد القروض طول مدة معينة. والمعروف أن هذه السياسة تصاحب عادة برنامجا استقراريا يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الإدخارات وإصدار السندات العمومية، والقيام بكل الإجراءات الكفيلة بتخفيض كمية النقود الفائضة<sup>(1)</sup>.

وبصفة عامة للرقابة النوعية صور وأشكال متعددة، تشترك جميعها فيما تتصدى له من التأثير على وجوه استعمال الائتمان سواء أكان ذلك بالتمييز في السعر أو في مدى توافر موارد الائتمان بالنسبة لوجوه الإستعمال المختلفة، وتتمثل هذه الأساليب في<sup>(2)</sup>:

- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض.
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض، مثل زيادة القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الإستهلاكية.
- التمييز بين القروض حسب الأصل المقدم كضمان.
- تحديد أجال إستحقاق القروض المختلفة طبقا لأوجه استخدام القرض.
- الحصول على موافقة البنك المركزي على قروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمتها مقدارا معيناً.

### الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية المباشرة.

قد يعتمد البنك المركزي على الرقابة المباشرة في تعزيز الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان، كما قد يستخدمها بديلا عن هذين النوعين من أنواع الرقابة في تنظيم النشاط الائتماني للبنوك. ويتضمن مفهوم الرقابة المباشرة بمعناها الواسع ما يتفق للبنك المركزي من التأثير أو السلطان الأدبي على البنوك التجارية. وبعبارة أخرى، من المقدر على إقناعها باتباع سياسات تنسجم مع ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف. وقد يتخذ هذا التأثير الأدبي أو الإقناع صورة التصريحات التي يدلي بها البنك المركزي أو التوجيهات والنصائح يتوجه بها إلى البنوك بشأن ما يحمل بها انتهاجه من سياسات في مباشرة نشاطها أو المؤتمرات التي يدعو إليها مديري البنوك لتبادل الرأي واستعراض مختلف وجوه النظر.

والمتتبع لإتجاهات التشريعات المنظمة لمسؤوليات البنوك المركزية وسلطاتها التوسع في تزويد البنوك المركزية بسلطات الرقابة المباشرة على الائتمان، وخاصة بالبلاد النامية... و تجدر الإشارة إلى اتباع الأسلوب المباشر للرقابة على الائتمان ينتج أثره في جانب واحد فقط هو تقييد الائتمان، على عكس الوسائل الأخرى التي تستخدم إما للتوسع أو للتقييد من حجم الائتمان. فإذا كان من الممكن إجبار البنوك

1 - خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 209.

2 - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 159.

التجارية على تخفيض حجم الإئتمان فمن غير المتصور إجبارها على زيادة حجمه، حيث لا يمكن إجبار الأفراد أو المشروعات على الإقتراض<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: إنشاء نقود الودائع.

لم يظهر النظام المالي المعاصر بالشكل الحالي ( بنقده، وشيكاته، وماكينات الصرافة الآلية، وتشكيلة المعدات المالية المعقدة ) بين ليلة و ضحاها. فقد تطور عبر قرون، وتبقى النقود في موضع القلب من هذا النظام.

ويهدف هذا المبحث إلى التطرق إل معرفة عملية إنشاء نقود الودائع وتسلسل خطوات إنشاء هذه النقود، وإلى التعرف إلى الحد الأقصى لإنشاء نقود الودائع، وكذلك التعرض إلى التوسع البنكي لمضاعف الودائع ثم إلى قيود أو محددات إنشاء هذه النقود.

### الفرع الأول: المفهوم وخطوات إنشاء نقود الودائع.

#### أولاً: المفهوم.

المقصود بإنشاء نقود الودائع (خلق الودائع ) أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها كثيراً قيمة الودائع الأولية، أي المبالغ المودعة لديها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع (أو القروض)، فتزيد من العرض الكلي للنقود.

كما أن نقود الودائع عبارة عن مستحقات للدائنين قبل البنوك والتي يمكن تحويلها من شخص إلى آخر عن طريق الشيكات، وتكون في شكل ودائع تحت الطلب أي ديون على البنك قابلة للدفع بمجرد الطلب. وتستند عملية إنشاء نقود الودائع على مايلي:

اكتشفت البنوك أن الأفراد لا يقومون بسحب ودائعهم كاملة في صورة نقدية إلا في حدود نسبة معينة (حسب الحاجة).

كما عمدت البنوك إلى إقراض زبائنها مبالغ تقيد في شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلة للسحب عليها بشيكات، أي أن هذه الودائع لن تخرج عن الجهاز البنكي.

تهدف البنوك إلى تحقيق الربح من خلال استثمار المبالغ الزائدة في شكل قروض أو شراء أصل من الأصول المالية بفائدة أعلى من الفائدة التي تدفعها للمودع.

تنحي البنوك جانبا من حساباتها الجارية كإحتياطي نقدي إجباري، ويتم الإحتفاظ بهذه المبالغ نقدا كودائع لدى البنك المركزي.

### ثانياً: خطوات إنشاء نقود الودائع:

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص ص 159، 160.

لنفرض أن أحد الأشخاص قام بإيداع مبلغ ألف أورو في حسابه الجاري في البنك 1. والتغير في الميزانية لهذا البنك ( البنك 1 ) بالنسبة إلى الإيداع الجديد تحت الطلب مبين في الجدول التالي:

الوحدة: €

### ميزانية البنك 1

الأصول	الخصوم
الإحتياطي النقدي	الودائع
1000	1000
المجموع	المجموع
1000	1000

فقيام الشخص بالإيداع، نشأ عن ذلك نقود بنكية أو حساب جار بقيمة 1000 أورو، وإذا أراد هذا البنك الإحتفاظ بكامل هذا المبلغ (أي بنسبة 100٪)، فلن ينشأ عن ذلك أية نقود إضافية، حيث المبلغ المودع من الشخص في حساب جار سيساوي بالضبط 1000 أورو من الإحتياطي النقدي. لكن البنوك المعاصرة لا تحتفظ بكل ما لديها من ودائع كإحتياطي. إذ يتوجب على البنك أن يضع جانبا قدره 10٪ (تبسيطا للحساب) لتلبية متطلبات الإحتياطي الإجباري من الإيداع البالغ 1000 أورو.

وبالتالي أصبح للبنك 1 ما قيمته 900 أورو زيادة عما يحتاج لتلبية متطلبات الإحتياطي الإجباري (100 أورو)، علما أن هذا الإحتياطي لا يكسب أية فائدة، ومن ثم سيقوم هذا البنك بإقراض الـ 900 أورو الزائدة، ويفرض المبلغ لزبون يريد شراء سيارة مثلا. لتصبح ميزانية هذا البنك كالتالي:

### ميزانية البنك 1

الأصول	الخصوم
الإحتياطي الإجباري	
قروض أو استثمارات	
100	1000
900	
المجموع	المجموع
1000	1000

لنفرض أن الشخص الذي أخذ مبلغ التسعمائة أورو (نقدا أو بموجب شيك) إشتري سيارة من صاحب محل لبيع السيارات، ويقوم هذا الأخير (البائع) بإيداع هذا المبلغ في بنكه (البنك 2 مثلا). ويمكن تصوير ميزانية البنك 2 كما يلي:

## ميزانية البنك 2

الخصوم	الأصول
900 الإيداع	900 الإحتياطي النقدي
900 المجموع	900 المجموع

إذا علاوة على الوديعة الأصلية المودعة ( 100 أورو) في البنك 1 ، هناك 900 أورو وديعة تحت الطلب في حساب آخر ( أي في الحساب الجاري للشخص الذي حصل على التسعمائة أورو ). ومن ثم فإن المبلغ الإجمالي لعرض النقود هو 1900 أورو. مع العلم أن نشاط البنك 1 قد أنشأ مبلغ 900 أورو من النقود الجديدة.

ويقوم البنك 2 بتكرار نفس العملية حيث يقتطع نسبة الإحتياطي الإجباري من قيمة الإيداع الجديد (900 أورو ) لمواجهة طلبات السحب من العملاء، والباقي من هذا الإيداع يتم إقراضه لشخص ثاني أو استثماره في أوراق مالية. ولنفترض أن البنك 2 قام بشراء أصول مالية تتمثل في سندات خاصة لإحدى الشركات. وبذلك تصبح ميزانية البنك 2 كالآتي:

## ميزانية البنك 2

الخصوم	الأصول
900 الإيداع	90 إحتياطي إجباري 810 قروض أو استثمارات
900 المجموع	900 المجموع

ولنفترض أن الشركة قد استلمت شيك مصرفي من البنك 2 بقيمة السندات الخاصة ( 810 أورو)، وأن الشركة قامت بإيداع هذا الشيك في حسابها الجاري بالبنك 3 وبذلك تصبح ميزانية البنك 3 كما يلي:

## ميزانية البنك 3

الخصوم	الأصول
810 الإيداع	810 الإحتياطي النقدي
810 المجموع	810 المجموع

بدوره يقوم البنك 3 بتعديل وضعه المالي بإقتطاع ما نسبته 10٪ من قيمة الإيداع الجديد أي مبلغ 81 أورو كإحتياطي نقدي مطلوب ويقوم بإستثمار الباقي 729 أورو في الحصول على عائد.

ولنفترض أن البنك 3 قام بخصم ورقة تجارية لفائدة شخص ما، وبالتالي تصبح ميزانية البنك 3 كما يلي

### ميزانية البنك 3

الخصوم	الأصول
الإيداع 810	الإحتياطي الإجباري 81 قروض أو استثمارات 729
المجموع 810	المجموع 810

ونفترض أن البنك 3 قد منح مقابل خصم الورقة التجارية المبلغ نقدا للشخص حامل الورقة، وهذا الأخير قام بدوره بدفع تكاليف الإيجار لشخص ما، والذي يودع بدوره المبلغ في بنكه (البنك 4). لتصبح ميزانية البنك 4 على النحو التالي:

### ميزانية البنك 4

الخصوم	الأصول
الإيداع 729	الإحتياطي النقدي 729
المجموع 729	المجموع 729

وهكذا تستمر سلسلة الإيداعات، حيث لا يحتاج البنك إلا لعشر المبلغ المودع كإحتياطي قانوني ويقترض أو يستثمر المبلغ الفائض. بعبارة أخرى تستمر عملية إنشاء نقود الودائع إلى غاية أن لا يكون هناك أي بنك لديه احتياطي نقدي يزيد عن نسبة العشرة بالمئة المفروضة كإحتياطي

الفرع الثاني: الحد الأقصى لإنشاء نقود الودائع و التوسع البنكي لمضاعف الودائع.

أولا: الحد الأقصى لإنشاء نقود الودائع.

الجدول رقم (1-1): الحد الأقصى إنشاء نقود الودائع.

البنك	الوديعة الأولية	نسبة الإحتياطي الإجباري	الودائع المشتقة
1	D	T	$D - D = D(1-t) = B$
2	B	T	$B - Bt = B(1-t) = D(1-t)(1-t) = D(1-t)^2 = C$
3	C	T	$C - Ct = C(1-t) = D(1-t)^2(1-t) = D(1-t)^3 = F$
.	.	.	.
.	.	.	.
N	Z	T	$Z = D(1-t)^n$
$\Sigma$	$D+B+C+....Z$	$\Sigma t = D$	$B+C+F+.....+Z$

المصدر: من إعداد الباحث

يحسب إجمالي قيمة الودائع S كما يلي:

$$S = D + B + C + ..... + Z \quad (1)$$

إنطلاقاً من الطرف الثاني لهذه المعادلة نجد أن كل حرف عبارة عن الحرف السابق له جداء النسبة

(1-t). كما هو مبين في الجدول أعلاه.

$$B = D(1-t) \dots \dots \dots (2)$$

$$C = B(1-t) \dots \dots \dots (3)$$

$$F = C(1-t) \dots \dots \dots (4)$$

بتعويض المعادلة (2) في (3) نحصل على:

$$C = D(1-t)(1-t) = D(1-t)^2$$

وبتعويض هذه المعادلة في المعادلة (4) نجد:

$$F = D(1-t)^2(1-t) = D(1-t)^3$$

ومن ثم يمكن كتابة المعادلة (1) كالتالي:

$$S = D [1 + (1-t) + (1-t)^2 + (1-t)^3 + ..... + (1-t)^n] \dots \dots \dots (5)$$

يشكل الطرف الثاني من المعادلة (5) مجموع متتالية هندسية والتي مجموعها يساوي:

$$S = D \cdot \frac{1-R^n}{1-R}$$

S: الحجم الإجمالي للودائع

D: الحد الأول للمتتالية وهو مبلغ الوديعة الأولية.

R: أساس المتتالية الهندسية (1-t)

ومن ثم نجد أن:

$$S = D \cdot \frac{1-(1-t)^n}{1-(1-t)}$$

وتؤول القيمة  $(1-t)^n$  إلى الصفر عندما تؤول n إلى  $\infty$ . ومن ثم يصبح المجموع كما يلي:

$$S = D \cdot \frac{1}{t}$$

أي أن :

$$\frac{1}{\text{نسبة الإحتياطي الإجباري}} = \text{الحجم الإجمالي للودائع} = \text{مبلغ الوديعة الأولية}$$

وتسمى النسبة  $\frac{1}{t}$  بمضاعف الودائع.

وبمطابقة هذا المجموع على المثال السابق نجد:

$$\frac{1}{0.1} = 1000 = \text{الحجم الإجمالي للودائع}$$

$$10000 = \frac{1}{0.1} \text{ أي أن الوديعة الأولية قد تضاعفت بعشر مرات}$$

أما حجم الودائع المشتقة يعبر عن الحجم الإجمالي للودائع منقوص منه الوديعة الأولية. وحسب المثال السابق نجد:

$$E = D \cdot \frac{1}{t} - D = \frac{D \cdot (1-t)}{t}$$

حجم الودائع المشتقة = 10000 - 1000 = 9000 أورو.

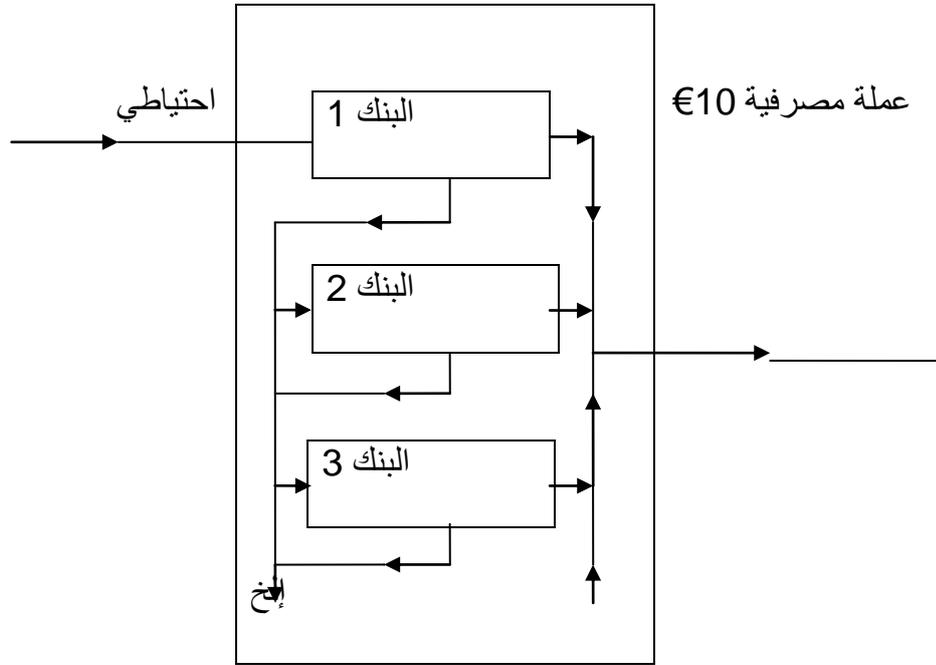
### ثانياً: التوسع البنكي لمضاعف الودائع:

لاحظنا من المثال السابق أن مقابل كل أورو إضافي في الإحتياطي النقدي لدى النظام البنكي، تنشئ البنوك 10 أورو إضافية من الودائع.

كذلك حساب التوسع في الحجم الإجمالي للودائع مماثل لمضاعف الإنفاق، لكن لا يمكن الخلط بين الإثنين، فالمضاعفة هنا هي من رصيد الإحتياطي النقدي إلى مجموع رصيد العرض النقدي، وهي لا تشير إلى مخرجات إضافية ناتجة عن استثمارات أو نقود.<sup>1</sup>

وبالتالي يلخص مضاعف الودائع المنطق الذي تنشئ بموجبه البنوك النقود.

الشكل رقم (1-1): مخطط لعملية إنشاء نقود الودائع في حالة تعدد البنوك التجارية.



المصدر: بول ا. سامويلسون و ويليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، الإقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2006، ص 526.

من الشكل تبين الأسهم التي إلى اليمين أن البنك 1 لا يستطيع القيام بإنشاء نقود الودائع بشكل منفرد أي أن البنوك يمكن أن تفعل مجتمعة ما لا يستطيعه بنك واحد. حيث مقابل كل أورو يودع في أحد البنوك، فإن النظام البنكي ينشئ 10 أورو.

<sup>1</sup> - بول ا. سامويلسون و ويليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، الإقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2006، ص 525.

## الفرع الثالث: قيود إنشاء نقود الودائع:

رغم ضرورة توافر عدد من الشروط مجتمعة حتى تتم عملية إنشاء نقود الودائع، إلا أن نشاط البنوك في هذا المجال يخضع لعدد من القيود التي تحد من قدرته في إنشاء هذه النقود.

**أولاً: التسرب النقدي:** خلال النظر إلى مجموعة البنوك التجارية كجهاز موحد لإنشاء الائتمان، وبصرف النظر عن التحويلات الداخلية بين البنوك، فإنه غالباً ما يتسرب جانب من الإحتياطيات النقدية إلى خارج النظام المصرفي في أثناء عملية التوسع في إنشاء الودائع.<sup>(1)</sup>

وبطبيعة الحال فإنه في الدول النامية، حيث تنتشر عادة استخدام النقود الورقية والمعدنية في تسوية المدفوعات ويقل الاحتفاظ بالودائع المصرفية واستخدام الشيكات في تسوية المدفوعات، يتسرب جانب كبير نسبياً من الإحتياطيات النقدية من البنوك التجارية في أثناء عملية إنشاء الائتمان لسد حاجات التداول النقدي. ويترتب على ذلك الحد من قدرة البنوك على التوسع في إنشاء الائتمان والحد من إنشاء الودائع المصرفية.

**ثانياً: وجود احتياطيات فائضة:** تلتزم البنوك التجارية بمتطلبات الإحتياطي الإجباري، كما تقوم بالاحتفاظ بنسبة اضافية من الإحتياطيات النقدية من إجمالي الودائع، وذلك من أجل مواجهة نقص السيولة غير المتوقع.

وخلال فترة الكساد العظيم هبطت أسعار الفائدة إلى  $1/8$  بالمئة سنوياً، لذلك كانت البنوك تحتفظ بقدر كبير من الإحتياطي النقدي خلال تلك الفترة. ثم حالة أخرى قد تقود إلى تجاوز الإحتياطي القانوني بشكل كبير، وهي أن يدفع البنك المركزي (مثلاً الإحتياطي الفدرالي) فوائد على احتياطي البنوك، كما اقترح بعض الإصلاحيين. في هذه الحالة، خاصة إذا كان الإحتياطي يكسب النسبة ذاتها، التي تكسبها الإستثمارات الآمنة، فقد لا يكون لدى البنوك دافع الإستثمار، أو إقراض ما لديها من احتياطي فائض<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من أن البنوك التجارية قد تكون لديها سيولة نقدية كافية تمكنها من القيام بعمليات الإقراض والإستثمار التي تؤدي إلى زيادة قدرتها على خلق النقود الائتمانية، إلا أنها قد تحجم عن ذلك، وذلك لإرتفاع مخاطر عدم الدفع والتعثر المالي للمقترضين بسبب انتشار الكساد والبطالة.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان سعر الفائدة على الإحتياطي النقدي قريباً من أرباح الإستثمار في السوق، فإن متطلبات الإحتياطي الإجباري لن تكون ملزمة، وبالتالي نجد أن السياسة النقدية أداة أقل منفعة للسيطرة على الإقتصاد. ولهذا السبب، فإن معظم علماء الإقتصاد يعارضون بشدة دفع سعر الفائدة الدارج في السوق على احتياطيات البنوك.

## المبحث الرابع: السياسات البنكية في البنك التجاري.

تهدف السياسات البنكية في البنك التجاري إلى توضيح الهدف المحدد للبنك، وربط وحدات البنك بعضها ببعض، ودعم الثقة بالبنك، وضمان بقائه واستمراره في العمل. ومن أهم هذه السياسات نجد:

- سياسة الودائع.

<sup>1</sup> - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 117.

<sup>2</sup> - بول إ. سامويلسون و ويليام د. نوردهاوس، مرجع سابق، ص 527.

- سياسة القروض.

### المطلب الأول: سياسة الودائع.

تشكل الودائع مصدرا هاما من مصادر التمويل للبنوك التجارية، لذلك تعمل البنوك على تنمية حجم ودائعها من خلال عدة أساليب.

### الفرع الأول: أنواع الودائع.

تتمثل الوديعة في مبلغ من المال يودع لدى البنك ويكون لصاحبه الحق في إسترداده في تاريخ لاحق. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الودائع.

**أولا- الودائع الجارية ( الودائع تحت الطلب ):** عبارة عن مبالغ يودعها أصحابها في حسابات جارية لدى البنوك لإستعمالها في تسوية معاملاتهم. ويمكن سحب هذه الودائع بمجرد الطلب عليها وفي أي لحظة، بواسطة الصكوك أو بالأوامر الخطية، كذلك تحرص البنوك التجارية على الإحتفاظ بجزء هام منها في شكل أصول سائلة ويوظف الجزء الآخر في استثمارات قصيرة الأجل وقابلة للتحويل إلى سيولة. إضافة إلى ذلك لا يتقاضى العميل في مقابل إيداعها فوائد، وإن كان الإتجاه المعاصر يحرص على دفع فوائد بسيطة بالنسبة للمبالغ الكبيرة والتي يحرص البنك على جذبها.<sup>(1)</sup>

**ثانيا- ودائع الإدخار:** يتم إيداع هذه الأموال بموجب دفاتر تسمى بدفاتر الإدخار ويتم فيها تسجيل عمليات الإيداع والسحب التي يقوم بها العميل، وتعد هذه الودائع الأكثر شيوعا بين البنوك وليس لها تاريخ محدد لسحبها أو قيمة محددة لإيداعها. ويشترط في هذا النوع من الودائع قبل سحبها إخطار البنك مقابل الحصول عليها، وإن كان العرف قد جرى على عدم اعمال هذا الشرط بحيث يقوم البنك بدفع سعر فائدة منخفض على هذه الودائع مقارنة بالودائع لأجل، كما لا تحسب الفائدة على كسور الشهر. والفائدة على هذه الحسابات تعد فائدة بسيطة وليست مركبة وهذا النوع من الودائع غير قاصر على البنوك التجارية ولكن يوجد في كافة المؤسسات المصرفية الأخرى.<sup>(2)</sup>

**ثالثا- ودائع لأجل:** لا يلتزم البنك بدفعها إلا في الأجل المحددة للوديعة. وتسمى أحيانا الودائع بإخطار، إذا كانت شروط الإيداع تقضي إخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، و يتقاضى صاحبها فائدة نظير إيداعها.<sup>(3)</sup>

### الفرع الثاني: إستراتيجية جذب وتنمية الودائع.

من بين العوامل التي تساهم في جذب المزيد من الودائع نجد<sup>(4)</sup>:

- الوعي البنكي (سواء كان لدى المؤسسات أو الأفراد) حيث من خلال متابعة الأنشطة المصرفية يظهر بأن العادة المصرفية في الدول المتقدمة هي أفضل منها في الدول النامية.

<sup>1</sup> - زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 120.

<sup>2</sup> - عادل حشيش، مرجع سابق، ص 212.

<sup>3</sup> - زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 121.

<sup>4</sup> - صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2008، ص ص 356، 357.

- الوضع الإقتصادي والسياسي والتشريعي، كلما كان هذا الوضع مستقرا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة ثقة الجمهور بالتعامل البنكي، حيث أن البيئة البنكية تحتاج إلى بيئة مستقرة لكي تنمو وتتطور، وهذا ما نلاحظه خلال الأزمات السياسية من تراحم الأفراد والمؤسسات على سحب الودائع.

- إبتكار خدمات متطورة ومناسبة للطبيعة البشرية من خلال تعديل هيكل أسعار الفائدة، أو الصيرفة الإسلامية حيث نلاحظ مؤخرا أنه في بريطانيا وفي إيطاليا تم البدء في إدخال نظام الصيرفة الإسلامية لبعض بنوكها أو الميزة التأمينية للودائع، أو ربط العائد على الودائع بأرباح البنك، أو بتيسير أنظمة اليانصيب المجزية.

- تسويق الخدمة البنكية، من خلال عمليات فتح الحسابات أو السحب منها وأقسام البنك تهتم بزبائنها وتعتبر كل واحد منهم هو سيد السوق، كما تهتم بتدريب كوادرها البنكية على تقديم أفضل الخدمات للزبائن.

- حجم الودائع، حيث نلاحظ أن حجم الودائع المشتقة يتناسب طرديا مع حجم الودائع الأولية أي أنه كلما زاد حجم الودائع زادت قدرة البنك على تنمية أو خلق الودائع المشتقة وبالعكس وكذلك كلما انخفضت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك على خلق الودائع المشتقة.

- الموقع المكاني للبنك حيث يؤثر على قدرة البنك في جذب الزبائن، وبالأخص للمواقع المتميزة التي تخدم الزبائن، حيث توجد هناك أقسام لدراسة تحركات السكان والحالة الطبوغرافية للمجتمعات.

- المركز المالي للبنك وسياسات الإقراض والإستثمارات، وكلما كانت البنوك تتمتع بسيولة جيدة في الأوقات الصعبة، فعندها تكون سمعته بين العملاء جيدة ويستطيع جذب الكثير من العملاء المحتملين ويكرس من ولاء العملاء القائمين، فالثقة عامل مهم وكذلك سمعة ومكانة البنك المالية والإعتبارية، ولذلك هناك بنوك راسخة في السوق فهذه تكون هي الأقدر على جذب المودعين وتعزيز ولائهم وإخلاصهم لها.

### المطلب الثاني: سياسة القروض (السياسة الإئتمانية).

تعتبر سياسة القروض دليل عمل لإتخاذ القرارات في المستقبل تحت ظروف معينة وإذا ما تغيرت الظروف يجب تعديل السياسة الموضوعية.

### الفرع الأول: مفهوم سياسة القروض.

تعرف سياسة القروض أو السياسة الإئتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح الإئتمان، وأنواع الأنشطة الإقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ القروض المطلوب منحها وأنواعها وأجالها وشروطها الرئيسية<sup>(1)</sup>.

وتهدف السياسة الإئتمانية إلى:

- سلامة القروض التي يمنحها البنك.

<sup>1</sup> - بن سميحة دلال، مطبوعة في مقياس تقنيات بنكية 2، لطلبة السنة الثالثة ليسانس LMD تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خبضر بسكرة، 2014/2015، ص08.

- تحقيق عوائد مرضية وتنمية أنشطة البنوك.

- تمكين البنوك من توفير الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة.

### الفرع الثاني: مكونات سياسة القروض.

يتوقف رسم السياسة الائتمانية للبنك وقدرتها في ذلك على عوامل مؤثرة عديدة منها:

#### أولاً: الالتزام بالقيود القانونية.

يجب أن تتفق السياسة الإقراضية مع القواعد و يعد من العوامل المهمة التي تحدد قدرة البنك الذاتية في منح الائتمان والتشريعات المنظمة للعمل البنكي مثل الحد الأقصى للإقراض وأسعار الفائدة والضمانات، ومن ناحية أخرى ولضمان قدرة البنك على استعادة أمواله وتحصيل حقوقه لابد من تحديد طبيعة الوضع القانوني للزبون من حيث إكمال شروط الرهن للضمانات العقارية بما يحفظ حق البنك عند عدم التزام المقترض لشروط عقد الإقراض الأمر الذي يتطلب من البنك تحديد أسلوب تدقيق الوثائق والمستندات، كما تشمل المجالات غير المسموح بها قانونياً في توظيف هذه الأموال إما لأسباب إجتماعية أو دينية مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال والقمار<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: النشاط الإقتصادي.

وبهذا فإن نقطة الإنطلاق في رسم السياسة الائتمانية هي الوعي والمعرفة باحتياجات المجتمع وطبيعة النشاط الإقتصادي الموجود ومجالات الائتمان التي يخدمها البنك ويتوقع أن يخدمها ويمكن التركيز على ضرورة التلاؤم بين التدفقات السلعية والخدمية وبين تدفقات النقود والائتمان وكذلك التطورات الإقتصادية والسياسية دوراً مهماً في رسم السياسة الائتمانية للبنوك<sup>(2)</sup>.

#### ثالثاً: تقرير حدود ومجال الإختصاص.

حيث تبين السياسة حدود ومجال الإختصاص ومستوى إتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التفويضات وحدودها كل سنة على الأقل<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك.

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي التي تتماشى مع سياسة البنك، وتلك غير المقبولة.

#### خامساً: تحديد الحجم الإجمالي للتسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة.

وذلك من خلال الربط بين مصادر الأموال المتاحة وتلبية متطلبات الربحية والسيولة والأمان والنسب النقدية المقررة من السلطات النقدية وكذلك الأرباح التي يحتفظ بها البنك<sup>(1)</sup>.

1 - أسعد حميد العلى، إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)، الذكرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص 150.

2 - زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 87.

3 - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، 2000، ص 143.

## سادسا: شروط ومعايير منح الائتمان.

بعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك، يتبقى تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناءا على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري، والإستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي<sup>(2)</sup>.

## سابعا: تحديد طريقة تسعير القروض.

لابد أن يكون لدى البنك سياسة واضحة لتسعير القروض وذلك للمحافظة على الزبائن من خلال وضع جداول محددة لأسعار الفائدة ويتم تعيين لجنة مختصة تأخذ بعين الإعتبار عدد من العوامل<sup>(3)</sup>:

- أسعار الفائدة في الأسواق المحلية والعالمية.
  - التوقعات المستقبلية للأوضاع الإقتصادية.
  - التوقعات المستقبلية لتحركات معدلات الفائدة.
  - مدة القرض.
  - طريقة السداد.
  - مخاطر الائتمان والجدارة الائتمانية.
- كما تقوم اللجنة بتحديد الحدود القصوى لأسعار الفائدة التي يستوفيهما البنك على الائتمان الممنوح بأنواعه.

## ثامنا: إجراءات وخطوات الحصول على الائتمان.

بغنى أن تحدد هذه المسائل وتدوّن في كتيب ، ويبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة (في شكل دليل الحصول على الائتمان). ولا شك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.

1 - أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 152.

2 - عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف ، مرجع سابق، ص 144.

3 - أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 153.

## الفصل الثاني: تقييم الأداء البنكي وأهم الطورات البنكية.

أصبحت البنوك التجارية تخضع للضغط من العديد من الجهات والأطراف لكي تقدم نتائج أداء متميزة، وهذه النتائج من شأنها إشباع حاجات أطراف متعددة (البنك المركزي، المالكون، المودعون، الدائنون فضلا عن زبائن البنك من الذين يحصلون قروض وخدمات بنكية متنوعة من البنك).

### المبحث الأول: تقييم أداء البنوك التجارية وفق العائد والمخاطرة.

#### المطلب الأول: مفهوم تقييم أداء البنك:

هو دراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاعة ومستوى كفاءته في القيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقديم الفرد في المستقبل، وتحمله لمسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى (1).

وفي الحقيقة تواجه البنوك العديد من المخاطر خاصة خلال السنوات الأخيرة من أجل تحقيق عائد مناسب، وهذا يعني أنه من الضروري للبنك، قياس المخاطر التي يواجهها، وحدود هذه المخاطر من أجل تحقيق معدل العائد المقبول خلال الفترة القادمة في مواجهة المتغيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها (2).

وهكذا يتعلق أداء البنك بقدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه بكفاءة وفعالية.

#### المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للبنك التجاري:

##### الفرع الأول: أساليب تحليل القوائم المالية:

يهدف تحليل القوائم المالية للبنك التجاري إلى معرفة الموارد المالية للبنك ومجالات توظيفها، والحكم على نتائجها، كما يهدف إلى تفعيل عملية الرقابة والتخطيط. ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية للبنك التجاري، نجد:

##### أولاً- أسلوب التحليل المالي:

يكشف التحليل المالي للميزانية عن الوضع أو المركز المالي للمؤسسة. وهو يهدف إلى تقديم تقييم مالي، شامل أو جزئي، يسمح باتخاذ قرارات من أطراف معينة، سواء كانت داخل المؤسسة (إدارة المؤسسة) أو خارجها (المقرضين، المساهمين المحتملين،.... الخ).

1- صلاح عبد الباقي، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، ط1، مصر، 2000، ص 285.  
2- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2000، ص 257.

وحتى تكون نتائج التحليل مجدية بالنسبة لمتخذ القرار، خاصة وإن أكثر القرارات تكون إستراتيجية، يتعين أن يتسم الإفصاح عن القوائم المالية، والبيانات المالية بشكل عام، بالدقة والمصداقية (1).

### ثانيا- أسلوب التحليل الأفقي للميزانية:

إن تحليل رقم أو قيمة مالية سواء في الميزانية العمومية أو كشف الدخل قد لا يوفر معلومات كثيرة نافعة ومفيدة، لذلك يركز تحليل القوائم المالية للبنك التجاري ليس فقط على الأرقام المنفردة لوحدها بل بالتركيز على تحليل العلاقة بين الأرقام أو مجموعات الأرقام والتغيرات الحاصلة فيها على مدى فترتين زمنيتين أو أكثر ولنفس الفترة سواء كانت في الميزانية العمومية أم في كشف الدخل. وبالتالي يتضمن هذا التحليل مقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية للبنك مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية لتحديد التغيرات و الفروقات بالدينار التي طرأت على الأرقام والقيم من فترة مالية لأخرى للإستفادة من المؤشرات التي تتوضح من جراء تلك المقارنة في اتخاذ القرارات (2).

### ثالثا- أسلوب التحليل العمودي (الرأسي) للميزانية:

والذي ينصب على دراسة عناصر الميزانية رأسياً، أي المقارنة ما بين بعض عناصر الأصول أو ما بين عناصر الخصوم. ومثال ذلك حساب نسبة مجموع الودائع إلى مجموع الموارد، أو نسبة الودائع لأجل إلى مجموع الودائع (3).

### رابعا- المدخل الحديث لتحليل أداء المصارف التجارية:

بسبب حساسية وضع البنوك التجارية فإن أدائها يجب أن يكون متميزاً لتتنال بذلك رضى الجهات التشريعية في الحكومة وعلى رأسها البنك المركزي، كما أصبحت القوائم المالية وأهما قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي تخضع إلى التدقيق والمراجعة المكثفة وذلك لأن المصارف التجارية والمؤسسات المالية أصبحت تعتمد بشكل رئيسي على الأسواق المالية في الحصول على التمويل المطلوب من خلال بيع الأسهم والسندات، فضلاً عن التمويل القصير الأجل من الأسواق النقدية، ولكي تحصل المصارف التجارية على هكذا تمويل من الأسواق المالية والنقدية عليها أن تثبت لجمهور المستثمرين والمودعين و المقترضين أنها تحقق أعلى مستويات الأداء، وذلك عبر نشر وتوزيع القوائم المالية وكذلك للحفاظ على سمعتها المصرفية من أية إشاعات أو أخبار غير موثوقة (4).

### الفرع الثاني: القوائم المالية للبنك التجاري:

تتمثل القوائم المالية للبنك التجاري في قائمة المركز المالي ( الميزانية ) وقائمة الدخل.

### أولاً: قائمة المركز المالي ( الميزانية ):

1- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 200.

2- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص ص 97، 98

3- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 200.

4- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 103.

## 1- المفهوم:

تعبر الميزانية عن وثيقة تتضمن تقريراً لمختلف الحقوق أو بنود القيم التي يمتلكها المشروع، وكذلك لمختلف الديون أو بنود القيم التي يلتزم بها هذا المشروع في مواجهة الغير وفي مواجهة مالكيه. وتسمى تلك الحقوق بالأصول، كما تسمى هذه الديون بالخصوم، وبطبيعة الحال فإن مجموع الأصول لأي مشروع لابد وأن يتعادل مع مجموع الخصوم، وذلك في لحظة زمنية معينة<sup>(1)</sup>.

وهكذا تعتبر الميزانية في أي بنك تجاري مرآة لنشاطه، حيث تصور مركزه المالي في وقت محدد وبشكل مستقل عن المساهمين ( مالكي رأسماله ) وعملائه (المودعين والمقرضين ) وذلك بإعتبار البنك شخصية اعتبارية. وتوضح الميزانية في البنك التجاري المصادر المختلفة التي استمد منها الأموال ( جانب الخصوم ) وكيف استعملها ( جانب الأصول ). وبالتالي يمثل جانب الخصوم التزامات البنك تجاه أصحاب الأسهم وتجاه أصحاب الودائع وأي التزامات أخرى، أما جانب الأصول فإنه يعكس صورة واضحة استخدام هذه الموارد على مختلف الإستثمارات القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

## 2- عناصر ميزانية بنك تجاري

وفيما يلي عرض لأبرز مكونات ميزانية البنك التجاري.

أ- **خصوم البنك التجاري:** يبين جانب الخصوم في ميزانية البنك التجاري الموارد المختلفة التي يعتمد عليها في ممارسة نشاطه. ويسعى البنك التجاري إلى زيادة حجم موارد تمويله إلى أقصى ما يمكن بأقل تكلفة ممكنة و بأدنى مخاطرة.

وتشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك ثم تليها القروض ( قروض البنك من مؤسسات مالية وحكومية ) ورأس المال الممتلك.

- **الودائع:** تعد الودائع أكبر مورد مالي لأي بنك تجاري يعتمد عليه في تمويل أنشطته المختلفة، وتمثل الودائع مبالغ مالية أودعت لدى البنك التجاري من قبل زبائنه سواء الأفراد أو الشركات المختلفة في حسابات معينة.

كما تمثل التزاما على البنك تجاه الآخرين، ومجموع هذه الودائع يشار إليه بالخصوم الإيداعية.

- **الأموال المقرضة:** عندما يكون البنك التجاري بحاجة إلى أموال فعادة ما يلجأ إلى البنوك التجارية الأخرى أو البنك المركزي ( بإعتباره الملجأ الأخير للإقراض ) فيقترض منهم قروضا طويلة أو قصيرة الأجل وبسعر فائدة.

ويتم هذا الإقتراض بصور متعددة، فقد يتم عن طريق خصم البنك ما لديه من أوراق تجارية قابلة للخصم. أو يقوم ببيع صكوك مالية ( أدونات الخزينة مثلا ) للأشخاص مع التعهد بإعادة شرائها بعد فترة محددة.

<sup>1</sup> - زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 118.

## - حقوق المالكين ( حق الملكية ):

يتمثل حق الملكية في البنك التجاري في ثلاث مكونات أساسية وهي رأس المال، الإحتياطيات و الأرباح المحتجزة.

- **رأس المال:** بما أن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات اعتبارية لها شخصيتها القانونية المستقلة وعادة ما تكون في شكل شركات مساهمة، فإن رأس المال يمثل قيمة الاسهم التي اكتتب فيها المساهمون عند تأسيسه، حيث يتم طرح أسهم البنك للاكتتاب العام في السوق الأولية للأوراق المالية.

وهنا يجب التفرقة بين رأس المال المصدر والمدفوع. فرأس المال المصدر يتم دفعه على عدة أقساط سنوية ( غالباً ما تكون أربعة ). وعلى ذلك يكون رأس المال المدفوع في بداية حياة البنك أقل من رأس المال المصدر ولكنهما يتساويان بعد الإنتهاء من فترة معينة التي يتم فيها سداد قيمة الأسهم المكتتب فيها بالكامل. فمثلاً إذا كان رأس المال المصدر لبنك ما يبلغ 100 مليون جنيه ويتم دفعها، أي الإكتتاب فيها على مدار أربعة سنوات، فإن رأس المال المدفوع في السنة الأولى يكون مساوياً لربع قيمة رأس المال المصدر وعند نهاية السنة الرابعة يصبح رأس المال المصدر مساوياً لرأس المال المدفوع.<sup>(1)</sup>

ويحتل بند رأس المال في البنوك التجارية مكانة أقل من تلك التي يحتلها في المؤسسات الإقتصادية الأخرى. فرأس مال البنك التجاري لا يشكل سوى نسبة صغيرة من إجمالي موارده ولا يعتمد عليه البنك في تمويل عملياته وينظر إليه كعنصر ضمان لا أكثر.

- **ملاءة رأس المال:** تحظى ملاءة رأس المال في البنوك التجارية بأهمية بالغة سواء من جانب مالكي رأس المال ( المساهمين ) والمودعين والبنوك المركزية وإدارة البنك نفسه. وترجع أهمية ملاءة رأس المال إلى الأسباب التالية:<sup>(2)</sup>

- **القدرة على تغطية الخسائر المحتملة:** تساعد ملاءة رأس المال على استيعاب الخسائر التي يتعرض لها البنك من خلال ممارسة نشاطه دون المساس بحقوق المودعين لذلك فهو يلعب دور الوافي ضد مخاطر الخسائر المحتملة. إذ أنه في حالة تعرض البنك إلى خسائر نتيجة لعدم سداد المقترضين قروضهم فإن قيمة هذه الخسارة ستطرح من حقوق المساهمين للمحافظة على توازن الميزانية.

- **تدعيم الثقة بالبنك:** إن الإعتقاد السائد بين الناس أن قوة البنك ومثانة مركزه المالي يعتمد على ملاءة رأس ماله، فهي إذا كانت بالقدر الكافي ينتج عنها كسب ثقة العملاء حيث يعتقدون بأن قدرة البنك على مواجهة متطلبات السحب من ودائعهم تتوقف على ملاءة رأس مال البنك. لذلك تحرص البنوك التجارية على نشر المعلومات حول رأسمالها والزيادات التي تطرأ عليه.

<sup>1</sup>- عادل حشيش، مرجع سابق، ص 210.

- فرج عزت و عبد المنعم راضي، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة و النشر مصر، 2001، ص ص 101، 102<sup>2</sup>.

- القدرة على تقديم القروض بالحجم المناسب للعملاء: تفرض التشريعات البنكية في معظم البلدان على أن لا يتجاوز حجم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة واحد على نسبة محددة. ومن هذا المنطلق فإن حجم رأس المال غير المناسب ربما يعوق البنك عن تقديم القروض لعملائه بالحجم الذي يطلبونه.

- تمكين البنك من شراء الأصول الثابتة: إن توفير الأصول الثابتة اللازمة لممارسة أعمال البنك وتطوير نشاطه هي من مسؤوليات مالكي البنك ( المساهمين )، حيث لا يجوز استخدام الودائع في تمويل هذا النوع من المشتريات، وعليه فإن ملاءة رأس المال هي ضرورية لمواجهة هذه المتطلبات.

- الإحتياطيات: وتتكون الإحتياطيات بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر غير متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض أصوله. ويتم تكوين الإحتياطيات عن طريق احتجاز جانب من الأرباح التي تعرف بالأرباح غير الموزعة سنويا بحيث يؤدي تراكمها سنة بعد أخرى ( خاصة في البنوك القديمة ) إلى أن تصبح احتياجاتها جزءا من رأس مالها، وتنقسم الإحتياطيات إلى نوعين:(1)

- الإحتياطي القانوني أو العام: وهي مبالغ تستقطع من الأرباح بنسبة معينة ومحددة بحكم القانون إلى أن يساوي هذا الإحتياطي رأس المال.

- الإحتياطي الخاص: ويقرره مجلس الإدارة المنتخب من الجمعية العمومية ( حاملو الأسهم ) وهو نسبة من الأرباح السنوية تحتجز لتكوين احتياطي اضافي لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة أي خسارة غير متوقعة.

#### - الأرباح المحتجزة:

وهي الأرباح التي تقرر إدارة البنك احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارد البنك وتمويل خطط النمو و التوسع والمنافسة، ويتابع المودعون مبالغ الأرباح المحتجزة كونها تمثل إحدى الضمانات على أموالهم المودعة بالبنك(2).

- المخصصات التقويمية: مثل مخصصات الإهلاك إن وجد في إطار التنظيم المحاسبي للبنوك واستبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك في تحصيلها وهبوط الأوراق المالية.

#### - خصوم أخرى:

وتتمثل في الشيكات والأوراق المستحقة الدفع التي يتعين على البنك دفع قيمتها. وتسوى هذه الديون عبر غرفة المقاصة، وهذا بالإضافة إلى الضرائب التي يتحملها البنك، وتوزيعات الأرباح المستحقة والديون التجارية والمطالبات الأخرى.

#### ب- أصول البنك التجاري:

1- عادل حشيش، مرجع سابق، ص 210.

2- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 78.

- يمثل جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري استخدامات البنك لموارده المتاحة.
- ويمكن تقسيم أصول أي بنك وفقا لدرجة سيولتها إلى أربع مجموعات أساسية هي:
- الأصول السائلة
  - القروض والتسهيلات الائتمانية
  - الأصول الثابتة
  - أصول أخرى

ويتم اتخاذ القرار بشكل يومي في عمليات البنوك التجارية المتعلقة بالأصول السائلة والأصول المتداولة والقروض والتسهيلات الائتمانية، أما عملية توظيف الأموال في الأصول الثابتة مثل الآلات والمباني فلا تعد من أعمال البنك اليومية.

### ❖ الأصول السائلة:

تقوم البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من الأصول السائلة وذلك لمواجهة متطلبات السيولة اليومية.

### - النقدية الجاهزة لدى البنك التجاري:

وتتشكل من النقود القانونية الموجودة في الصندوق بإستمرار لمواجهة السحوبات اليومية<sup>(1)</sup>. وتزداد حاجة البنوك إلى النقدية في مواعيد دفع المرتبات و الأجور وفي أيام المواسم والأعياد. وعليه فإنها ترتفع معدلات النقدية في الصندوق خلال هذه الأوقات.

### - الإيداعات لدى البنك المركزي:

وتتمثل في أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي ( الإحتياطي القانوني ) وذلك في حدود نسبة معينة من الخصوم الإيداعية تختلف باختلاف الودائع.

كما يمكن للبنوك والمؤسسات المالية استخدام تقنية تسهيلات الإيداع لتوظيف ودائع لـ 24 سا لدى البنك المركزي... كما يشكل معدل فائدة تسهيلات الإيداع الحد الأدنى لمعدلات الفائدة اليومية في السوق البنكية<sup>(2)</sup>.

### - الإيداعات لدى البنوك المراسلة:

تحتفظ البنوك التجارية بحسابات لدى البنوك المراسلة لها بشكل يتناسب مع حجم الخدمات البنكية المتوقعة منها، حيث يسعى البنك التجاري إلى الأخذ بعين الإعتبار تكاليف الخدمات المقدمة من المراسلين، لذلك يحتفظ بأرصدة كافية لبوفير أرباح تساوي إجمالي التكاليف المقدمة.

### ❖ - الإستثمارات في الأوراق المالية:

<sup>1</sup>- محمود سحنون، الإقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، بهاء الدين للنشر والطباعة، الجزائر، 2003، ص 79.

- بن عبيد فريد، السوق النقدية و دورها في تمويل الإقتصاد - دراسة مقارنة الجزائر، تونس - أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 40.

تعتبر الأصول المتداولة من الإستثمارات التي تركز عليها البنوك التجارية، وتتمثل بصفة خاصة في الأوراق المالية. مع العلم أن الأوراق المالية قصيرة الأجل تدر عائد محدود مع درجة مقبولة من السيولة وتكلفة أقل، في حين الإستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل يدر عائد أكبر ودرجة سيولة أدنى.

وفي الحقيقة توجد عدة بنوك كبرى تستثمر جزء من أموالها في الأوراق المالية بغرض الإحتفاظ بها كمخزون للأوراق المالية ثم إعادة بيعها عندما ترتفع أسعارها لتجني مكاسب رأسمالية ولكنها أيضا تتحمل مخاطر احتمال انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية المخزونة<sup>(1)</sup>.

## ❖ - القروض والتسهيلات الائتمانية:

### - القروض:

تشكل القروض القسم الأكبر من موجودات البنك التجاري وتعتبر القروض أكثر موجودات البنك إدرارا للربح. ومن هذا المنطلق يسعى البنك التجاري إلى التنوع في عمليات الإقراض، ليس فحسب بغرض توزيع المخاطر، ولكن أيضا بغرض تعظيم الدخل.

وتقسم القروض مثلا حسب الغاية منها إلى (2):

قروض صناعية وتجارية ( قروض الأعمال )، القروض الزراعية، القروض العقارية، قروض الأفراد والمستهلكين، القروض المالية أو المقدمة إلى المؤسسات المالية المتخصصة. وتمثل قروض الأعمال أكبر نسبة من نشاط البنك الإقراضي. أما القروض التجارية فهي عادة ما تكون قصيرة الأجل. وبالنسبة للقروض الصناعية فالأمر يتعلق بقروض ذات طبيعة زمنية أو أجنبية، وبحسب الأصل تعتبر قروضا قصيرة الأجل ولكنها متجددة. أما القروض الزراعية فهي في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل، وقليل منها مخصص للأجل الطويل. وتتعلق القروض العقارية، وهي قروض مقدمة للأفراد والمشروعات، بتمويل شراء وتجارة الأراضي والمباني وإقامة المنشآت، وتتميز بإرتفاع أسعار الفائدة. وهذه القروض زادت نسبتها في البلاد النامية حيث توجد مؤسسات متخصصة في هذا المجال، وهي غالبا مؤسسات عامة أو حكومية.

### - الأوراق التجارية المخصصة:

ويقصد بها الأوراق التجارية التي تم خصمها من طرف البنك ولم يحن بعد تاريخ استحقاقها. وبطبيعة الحال يمكن إعادة خصم هذه الأوراق، أي تحويلها إلى سيولة، في وقت قصير، مقابل دفع تكلفة ( سعر إعادة الخصم )، ولذلك تعد سيولة من الدرجة الثانية<sup>(3)</sup>.

## ❖ - الأصول الثابتة:

- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2003،

<sup>1</sup> ص 58.

<sup>2</sup> زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص ص 125، 126.

<sup>3</sup> رحيم حسين، مرجع سابق، ص 198.

تتمثل الأصول الثابتة في العقارات التي يمتلكها البنك واللازمة لمزاولة نشاطه ولتوفير الآلات التي بحاجة لها.

## - أصول أخرى:

وتشمل هذه المجموعة القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة، والمصروفات المدفوعة مقدما، ومصروفات التأسيس، والتأمين والعهد والممتلكات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديونه وغير ذلك من الحسابات المدينة التي لا تدرج في أي من المجموعات المحاسبية سالف الإشارة إليها.

## ثانيا: قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر).

تعكس قائمة الدخل الطبيعة المالية للبنك، حيث تشكل الفوائد على القروض الممنوحة وعلى محفظة الإستثمارات مجمل مصادر ربحيته، كما تشكل مدفوعات البنك على شكل فوائد المصاريف الرئيسية للبنك، ولكي يحقق البنك أرباحا فيجب أن تكون عوائده من المقبوضات تغطي نفقاته ومدفوعاته خلال نفس المدة، وغالبا توضع قائمة الدخل على شكل حساب يمثل جانبي الإيرادات والمصاريف المترتبة على عمليات البنك المختلفة خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة واحدة (1).

ويتشكل حساب الأرباح و الخسائر من جانبين:

جانب الإيرادات، ويتضمن جميع عناصر إيرادات البنك التجاري من عملياته المختلفة خلال المدة التي تم إعداد الحساب فيها.

أما جانب المصروفات ، فيتضمن جميع مصروفات البنك التي دفعها خلال نفس المدة. ويحقق البنك صافي أرباح إذا كانت الإيرادات تفوق المصروفات والعكس ( أي خسائر )، إذا كانت المصروفات تزيد عن الإيرادات.

ويبدأ قياس صافي الدخل بإيراد الفوائد ثم يخصم منه مصروف الفوائد لنحصل على صافي دخل الفوائد، والذي يخصم منه بعد ذلك مخصصات خسائر القروض والتي تمثل تقدير الإدارة للإيرادات التي يمكن فقدها نتيجة الديون المعدومة. ويأتي ذلك إضافة الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد، وبطبيعة الحال فإن إدارة البنك تعمل على زيادة الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد، وخفض المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد، وأخيرا يتم خصم ضرائب الدخل وأي تعديلات محاسبية أخرى لينتج لنا صافي الدخل (2).

وبالتالي يمكن قياس صافي الدخل كما يلي:

**صافي دخل الفوائد قبل المخصصات = إجمالي إيراد الفوائد- إجمالي مصروف الفوائد.**

1- أسعد حميد العلي ، مرجع سابق، ص86

2- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 65.

**العبء الذي يتحمله البنك = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد- الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد.**

لأنه في الغالب تكون المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد أكبر من الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد.

**صافي دخل البنك = صافي دخل الفوائد - مخصص خسائر القروض - العبء- الضرائب.**

وفيما يلي عناصر قائمة الدخل:

**إيرادات الفوائد:** وتتمثل في الفوائد المستحقة على الآخرين لصالح البنك، وهي مقابل القروض الممنوحة والودائع في البنوك الأخرى، والأوراق المالية التي يفتنيها.

**مصروفات الفوائد:** وتتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على الخصوم، أي الودائع و على السندات المصدرة لأجل مختلفة.

**صافي دخل الفوائد:** يتمثل في الفرق بين إجمالي إيرادات الفوائد و إجمالي مصروفات الفوائد.

**مخصص خسائر القروض:** وتعني قيام البنك بتخصيص احتياطي دوري لمواجهة خسائر القروض، و يعتبر ذلك مصروف غير نقدي ويشير إلى نظرة الإدارة لجودة قروض البنك ويتم طرحه من صافي دخل الفوائد على اعتبار أن بعض إيرادات الفوائد المحققة تغفل ما قد يتحقق من خسائر القروض، وبينما تقوم الإدارة بتحديد حجم المخصصات اللازمة لمقابلة خسائر القروض في ضوء الظروف المحيطة ودراسة القروض وموقف العملاء وغيرها،<sup>(1)</sup>.

**الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد:** وتتمثل في العمولات التي يقبضها البنك لقاء الخدمات التي يقدمها لزملائه. كما تشمل الرسوم التي يتقاضاها البنك على إصدارها للكفالات والتعهدات التي تمنح لصالح الزبائن، الرسوم على حسابات الودائع بأنواعها المختلفة سواء كانت ( تحت الطلب، الإيداع، لأجل )، الرسوم التي يتقاضاها البنك كنتيجة لتأجير البنك للموجودات الرأسمالية وخطوط الإنتاج. كما تسعى البنوك التجارية في الوقت الحاضر لأن يكون هذا المصدر من المصادر الرئيسية لإيرادات البنك، كالدخول كوسيط مالي في التعامل بشراء وبيع الأسهم في السوق المالي، تقديم خدمة التأمين، خدمات كفالة الزبائن، وكل هذه الأنشطة تعمل في اتجاه تعظيم الإيرادات<sup>(2)</sup>.

**المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد:** وتتمثل في المرتبات و الأجور والمزايا الأخرى، والتي تتضمن الحوافز التي تمنح لموظفي البنك والعاملين به، بالإضافة إلى الإعانات الإجتماعية والخدمات الطبية وحصص البنك في صندوق التأمين والمعاشات لصالح العاملين. وهذا بالإضافة إلى النفقات الأخرى غير الواردة تحت البنود السابقة ولأزمة أداء البنك، ومصاريف الدعاية والإعلان، التأمين على الودائع، مصاريف البريد، وتكلفة العمالة المؤقتة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- المرجع السابق، ص ص 69، 70.

<sup>2</sup>- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص ص 89، 90.

<sup>3</sup>- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص 298.

وتجدر الإشارة إلى أن في معظم البنوك تكون المصروفات بخلاف الفوائد أكبر من الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد والفرق يمثل العبء الذي يتحمله البنك، وكلما تم تخفيض هذا العبء كلما تحسنت الربحية.

### الفرع الثالث: تحليل القوائم المالية للبنك التجاري وفق العائد والمخاطرة.

يهدف هذا التحليل إلى معرفة المعدلات الرئيسية للعائد والمخاطرة، من أجل الوقوف أو الكشف على نقاط القوة أو الضعف للبنك التجاري. ويمكن تقييم أداء البنك وفق مؤشرات الربحية ومقاييس المخاطرة.

#### أولاً- مؤشرات الربحية:

تسعى إدارة البنك التجاري إلى تحقيق الربحية، ومن الطبيعي أن الربحية يمكن تحقيقها إنطلاقاً من الإدارة الفعالة لمختلف أصول وخصوم ميزانية البنك، ويمكن تقييم الأداء المالي للبنك فيما يتعلق بالربحية من خلال استخدام جملة من المؤشرات.

#### العائد على الموجودات ROA

وهي من بين أهم النسب التي تقيس ربحية البنك و مؤشر على كفاءة إدارة البنك ونجاحها في تحويل وتوظيف الموجودات إلى أرباح صافية، وتظهر هذه النسبة كالاتي:

العائد على الموجودات ROA: تشير إلى صافي الدخل مقسوماً على إجمالي أصول أو موجودات البنك.

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي موجودات البنك}} = \text{العائد على الموجودات}$$

ويشير صافي الدخل إلى صافي الدخل المتاح توزيعه على حملة الأسهم العادية وذلك بعد إقطاع جميع المصاريف والنفقات التشغيلية والإدارية.

وأن لكل دينار واحد تم توظيفه واستثماره في موجودات البنك، نحصل على نسبة صافي الربح من ذلك الدينار.

العائد على حق الملكية: يعبر عن صافي الدخل مقسوماً على إجمالي حق الملكية.

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية ( حقوق المساهمين )}} = \text{العائد على حق الملكية}$$

وتمثل هذه النسبة مدى نجاح البنك في تعظيم ثروة المساهمين ( حملة الأسهم )، وذلك من خلال تعزيز هذه النسبة بشكل متواصل.

كما توضح هذه النسبة مقدار صافي الدخل بالدينار مثلا، والذي حققه البنك التجاري مقابل كل دينار ساهم به المالكون كجزء من مصادر تمويل البنك.

وتظهر أهمية هذه النسبة من طبيعة مكوناتها، فهي بالأصل عبارة عن حاصل ضرب النسبتين التاليتين:

$$\text{مضاعف الرفع المالي (FLM)} \times \text{مضاعف الرفع المالي (ROA)} = \text{العائد على الموجودات ROE العائد على حق الملكية}$$

**مضاعف الرفع المالي FLM:** يعبر عن إجمالي الموجودات مقسوم على حق الملكية.

$$\text{مضاعف الرفع المالي} = \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{حق الملكية}}$$

توجد علاقة عكسية بين حق الملكية ومعدل الرفع المالي، مع العلم أن الرفع المالي يرتبط بمقدار المديونية والالتزامات القصيرة والطويلة الأجل، وفي الواقع نجد أن الجانب الأيسر من الميزانية يتكون من جزء يتعلق بحق الملكية والجزء الآخر يتعلق بالالتزامات ومجموعهما يساوي إجمالي الموجودات، ومن ثمة فإن زيادة مضاعف الرفع المالي تعني انخفاض قيمة حق الملكية.

ومن المعلوم أن هناك علاقة طردية بين زيادة الرفع المالي وارتفاع المخاطر المالية للبنك التجاري. ومن المهم أنه عندما تتوقع إدارة البنك انخفاض معدل العائد على الموجودات فإن البنك عليه أن يزيد من مضاعف الرفع المالي من أجل تحسين احتمالات تحقيق معدل العائد على حق الملكية (1).

- **هامش الربح:** يساوي صافي الدخل مقسوما على إجمالي الإيرادات.

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح البنك التجاري، ويقاس هذا المؤشر صافي الدخل المحقق لكل دينار من إجمالي الإيرادات.

كما يقاس هامش الربح قدرة البنك على الرقابة والتحكم في النفقات وتخفيض الضرائب، وذلك لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها المصروفات والضرائب، وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب، وعلى سبيل المثال نفترض أن هناك بنكين يحققان نفس إجمالي الإيرادات إلا أن أحدهما يحقق دخلا صافيا

<sup>1</sup>- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص112.

ضعف حجم صافي الدخل للبنك الآخر، وهذا يعني أن هامش الربح للبنك الأول أكبر من هامش الربح للبنك الآخر مرتين، ولكي ينتج لنا هذا الفارق، فيجب أن يكون البنك صاحب النصيب الأكبر من هامش الربح قد حقق مستويات مصروفات أقل أو ضرائب أقل أو كلاهما معاً، وللحصول على مزيد من النسب فإنه يتم تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب وفق الآتي<sup>(1)</sup> :

$$\text{نسبة مصروفات الفوائد} = \frac{\text{مصروفات الفوائد}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$\text{نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد} = \frac{\text{المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$\text{نسبة مخصصات خسائر القروض} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

$$\text{نسبة الضريبة} = \frac{\text{ضرائب الدخل}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

ومجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي واحد صحيح، وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية البنك.

كما توضح استعداد إدارة البنك لمواجهة خسائر عدم سداد القروض و فوائدها في مواعيدها (نسبة مخصصات خسائر القروض )، وهنا يتعين على الإدارة أن تتحرى أسباب هذا الارتفاع.

كما يتسنى معرفة تكاليف العمالة بالبنك وكلما انخفضت مصروفات البنك الأخرى بخلاف الفوائد ( الأجور والحوافز والمزايا العينية ..) كلما كان ذلك في صالح البنك مع مراعاة النواحي المتعلقة بالعلاقة بين الأجور والحوافز من جهة، والإنتاجية والروح المعنوية والرضا الوظيفي من جهة أخرى<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 84، 85.

<sup>2</sup> - محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 325.

- **منفعة الأصول:** تشير إلى إجمالي الإيرادات مقسوما على إجمالي الأصول.

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

تشكل منفعة الأصول نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل دينار من الأصول. ويتم تقسيم إجمالي الإيرادات إلى الدخول المحققة من الفوائد والدخول الأخرى بخلاف الفوائد ويتم نسبتها إلى أصول البنك كما يلي:

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{\text{دخول الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} + \frac{\text{الدخول الأخرى بخلاف الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتبين هذه العلاقة إجمالي عائد الأصول الناتج عن الدخل من الفائدة والدخل من المصادر الأخرى.

ويتعين تحليل الدخول الأخرى بخلاف الفوائد إلى مصادره المكونة له، فإذا قمنا بفحص مدى التناسب بين الدخول الأخرى بخلاف الفوائد والمصاريف مثل مصاريف الخدمات والرسوم وعوائد الأوراق المالية أو الدخول الأخرى المتعلقة بالأصول أو بإجمالي الدخول الأخرى بخلاف الفوائد فإننا بذلك يمكن أن نحدد أي المكونات التي تقدم أكبر اسهام إلى منفعة الأصول. وحينما يحقق البنك دخل غير عادي (أي دخل غير متكرر) فإنه يجب على المحلل أن يقوم بخصم هذا الدخل من إجمالي الدخول الأخرى بخلاف الفوائد وذلك قبل تقييم أداء البنك، أي نتخلص من الدخل غير العادي حتى تظهر الصورة الواقعية للأداء ويمكن تقييم الأداء على أسس سليمة، وفي صورة ملخصة فإن<sup>1</sup>:

معدل العائد على الملكية = هامش الربح × منفعة الأصول × مضاعف حقوق الملكية.

- **بعض النسب المالية الأخرى:** وفيما يلي شرح مبسط لبعض هذه النسب:

- **نسبة المديونية:** وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على مصادر التمويل المقترض سواء كان قصير أو طويل الأجل في تمويل موجودات البنك، وبطبيعة الحال، تعتبر هذه النسبة مكملة لنسبة الملكية ذلك أن مجموعهما يجب أن يكون 100٪، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 88، 89

وتبين هذه النسبة أن كل دينار من موجودات البنك قد تم تمويلها من المطلوبات سواء كانت مطلوبات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وسواء كانت تلك المطلوبات عبارة عن ودائع جارية أو توفير أو لأجل فجميعها تشكل مطلوبات والتزامات على البنك التجاري، وإذا ما قورنت هذه النسبة مع متوسط القطاع البنكي نجد أن البنك يتميز قليلا عن باقي البنوك بارتفاع نسبة الملكية وفي ذات الوقت هناك انخفاض بنسبة المديونية<sup>(1)</sup>.

دخل الفائدة الصافي

$$\frac{\text{دخل الفائدة الصافي}}{\text{الأصول التي تولد المكاسب}} = \text{هامش الفائدة الصافية}$$

حيث: دخل الفائدة الصافي = الدخل من الفوائد - مصروف الفوائد.

ويمثل هامش الفائدة الصافي مقياس ملخص لصافي العائد مقسوما على الأصول المنتجة للدخل.

مصروف الفوائد

دخل الفائدة

$$\frac{\text{دخل الفائدة}}{\text{الأصول التي تولد مكاسب}} - \frac{\text{مصروف الفوائد}}{\text{الإلتزامات التي تسدد عنها الفوائد}} = \text{المدى}$$

أما المدى: فهو عبارة عن الفرق بين متوسط العائد على الأصول المربحة ومتوسط تكلفة الإلتزامات المنتجة للفائدة.

الدخول الأخرى بخلاف الفوائد

$$\frac{\text{الدخول الأخرى بخلاف الفوائد}}{\text{المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد}} = \text{الكفاءة المضافة}$$

تقيس الكفاءة المضافة مدى تغطية المصاريف المختلفة بخلاف الفوائد من خلال الرسوم والأتعاب المحصلة عن الخدمات التي يقدمها البنك وأرباح الأوراق المالية والدخول الأخرى.

### ثانيا- مقياس المخاطرة:

تعتبر المؤسسات المالية و لاسيما البنوك منظمات أعمال، ونظرا لأنشطتها المختلفة والمتعلقة بقبول الودائع ومنح القروض و التسليفات و الإستثمارات المالية فإنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية نتيجة استخدام أموالها بهذه الأنشطة، لذلك يتعين على إدارة البنك إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة.

### 1- المخاطر الإنتمانية:

<sup>1</sup>- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 118.

تشير إلى عدم مقدرة الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته المتفق عليها أو عندما يتخلف المقترض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد وتعتبر هذه المخاطرة من أكثر أنواع المخاطر أهمية وأقدمها بالرغم من ظهور أنواع حديثة من المخاطر، كما لم يعد من المناسب التعامل مع المخاطر الائتمانية منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل<sup>(1)</sup>. ويمكن الكشف عن المخاطر الائتمانية بالنسبة للقروض غير المضمونة أو التي ليست من الدرجة الأولى، ويمكن اعتبار بأن القروض المستحقة الأداء أو الخسائر الناجمة عن ذلك مقياسا ملائما، كما تزيد مخاطر الائتمان إذا ما زادت القروض التي ليست من الدرجة الأولى، ولكن يقابل ذلك زيادة العوائد، ويعني هذا أن البنك يمكنه بتخفيض مخاطر الائتمان تخفيض العائد، وذلك بالاحتفاظ بنسبة قليلة من القروض خارج فئة القروض من الدرجة الأولى<sup>(2)</sup>.

## 2- مخاطر السيولة:

وتعني عدم توفر البنك التجاري على السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب من الأموال. ويستمر خطر عدم توفر السيولة في حالة الريبة، بمعنى سحب الودائع من قبل الزبائن وغلق خطوط القرض في سوق ما بين البنوك<sup>(3)</sup>. وتتبع مشكلة نقص السيولة أساسا من عدم الموافقة ما بين المدفوعات والمسحوبات، وتشير المدفوعات إلى حجم الودائع، أما المسحوبات تدل على القروض. وعليه فإن مخاطر السيولة توضح العلاقة بين متطلبات السيولة للبنك لتلبية مسحوبات المودعين وانتهاز الفرصة المناسبة لتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى.

## 3- مخاطر سعر الفائدة:

إن الأثر المباشر لزيادة معدل الفائدة السوقية يؤدي إلى خفض الأسعار عبر مدى واسع من الأوراق المالية، كما أن انخفاض معدلات الفائدة السوقية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية<sup>(4)</sup>.

ويمكن أن تؤثر أسعار الفائدة السوقية على جانب العوائد التي يحصل عليها البنك من جهة وعلى جانب التكاليف التي يتحمل دفعها البنك من جهة أخرى. فمثلا عندما ترتفع أسعار الفائدة السوقية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض هامش الفائدة الصافي وخصوصا عندما يكون ترتيب فقرات الميزانية المتعلقة بالأصول ( الموجودات ) والإلتزامات ( المطلوبات ) مرتبة بطريقة يتحمل فيها البنك تكاليف على مصادر الأموال المقترضة أكثر من الإيرادات في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ( القروض المقدمة للزبائن ). وأن تأثير التقلب في أسعار الفائدة السوقية على هامش الفائدة الصافي لدى البنك التجاري تسمى بمخاطرة أسعار الفائدة، ومن أهم المقاييس المستخدمة لقياس مدى تعرض البنوك التجارية لهكذا نوع من المخاطر هو نسبة فجوة الميزانية، وتحسب بقسمة الموجودات الحساسة لأسعار الفائدة على المطلوبات الحساسة لتقلبات أسعار الفائدة، فإذا كانت الموجودات الحساسة لتقلبات أسعار الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة فإن هذا البنك سيكون عرضة للخسارة عندما تنخفض أسعار الفائدة السوقية،

1- محمد الصيرفي ، مرجع سابق، ص 195.

2- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص 276.

3-Pierre- Charles Pupion, Economie et gestion bancaires, Dunod, Paris, 1999, p 75.

4- عاطف وليم أندراوس، أسواق الأوراق المالية، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 206، ص 106.

والسبب في ذلك أن انخفاض أسعار الفائدة سوف يؤثر على تخفيض الإيرادات التي يحصل عليها البنك من توظيف موجوداته والتي منه موجوداته الحساسة لأسعار الفائدة، وبالمقابل فإن البنك يستفيد بشكل نسبي من انخفاض أسعار الفائدة بسبب وجود فقرات في جانب المطلوبات بميزانية البنك التجاري سوف يدفع عنها البنك تكاليف أقل بعد انخفاض أسعار الفائدة ولكن ذلك الانخفاض في التكاليف لا يوازي الإيرادات التي فقدها في جانب الموجودات، ومن هنا يظهر هذا النوع من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة السوقية<sup>(1)</sup>.

#### 4- مخاطر أسعار الصرف:

نتيجة للعمليات التي تحققها بالعملة الأجنبية، تخضع البنوك التجارية لخطر الخسارة المتعلق بالتطور غير المرغوب لمعدلات الصرف.

#### 5- مخاطر التشغيل:

بالإمكان وضع تعريف محدد لمخاطرة التشغيل وحسب لجنة بازل بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية<sup>(2)</sup>.

#### 6- مخاطر رأس المال:

وتكمن في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا الموقف عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لإلتزامات البنك، وهذا يعني أنه إذا اضطر البنك إلى تسهيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين. وبالتالي ترتبط مخاطر رأس المال بمخاطر جودة الأصول وجميع مخاطر البنك ..، وكلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك (أي مقدار الأرباح التي يوزعها ومقدار الأرباح المحتجزة)<sup>(3)</sup>.

والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات لقياس أهم المخاطر.

1- أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص ص 355، 356.  
- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط2 الأردن، 2015.  
3- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 95.

الجدول رقم (2-2): مؤشرات قياس المخاطر البنكية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض. - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض. - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحققت ولم تسدد.
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول. - الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول. - سلم الإستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول. - الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم. - الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	- إجمالي الأصول / عدد العاملين.. - مصروفات العمالة / عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول. - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر: رديم حسين، مرجع سابق، ص 231.

## المبحث الثاني: قرار منح القروض في البنوك التجارية.

يستند قرار الإقراض في البنوك التجارية إلى جملة من المتغيرات ولا تي تظهر في شكل مخاطر أو في شكل فرص. ويتعين على البنك التجاري تطبيق التحليل الائتماني ودراسة الجدوى على الجهة التي تطلب التمويل، لأن ذلك بمثابة الضمان الأول لإسترجاع أموال البنك.

### المطلب الأول: محددات قرار الإقراض.

تحكم سياسة منح الائتمان في البنوك التجارية عوامل مختلفة أبرزها<sup>1</sup>:

- رسالة البنك وأهدافه الإستراتيجية والمرحلية.
  - استراتيجية البنك بخصوص التنوع أو التخصص.
  - طاقة البنك التمويلية، أي القدرة الإقراضية للبنك.
  - مدى استقلالية البنك، سواء عن الحكومة بالنسبة للبنوك العمومية، أو عن الإدارة العامة بالنسبة للفروع البنكية.
  - الظروف الإقتصادية (الركود والرواج) وتفضيلات المستثمرين.
  - السياسة النقدية والسياسات الحكومية، ومختلف الإعتبارات القانونية ذات الصلة، ومدى تأثيرها على قرارات البنوك.
  - مستوى تطور بدائل التمويل غير البنكية.
  - مستوى تطور النظام البنكي وقدرته على تعبئة الإذخار وطبيعة المنافسة ما بين البنوك.
- وفي الحقيقة هناك مجموعة من العناصر التي تشكل حجر الزاوية لهذه السياسة وهي:
- عناصر متعلقة بالزبون.
  - عناصر متعلقة بالبنك.
  - عناصر متعلقة القرض.
- علما أن هذه العناصر مجتمعة ترتبط بحجم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك التجاري أثناء منح الائتمان، لذلك يتعين على البنك دراسة كل عنصر من هذه العناصر دراسة شاملة للتخفيف من حدة المخاطر.

ومن هذا المنطلق سيتم ايضاح كل عنصر من هذه العناصر:

### الفرع الأول: العناصر المتعلقة بالزبون:

<sup>1</sup> - رحيم حسين، مرجع سابق، ص ص 256، 257.

يكاد يتفق معظم رجال البنوك على أن جدارة المقترض بالحصول على القرض ترتين بتقييم  
تعكس المخاطرة الإئتمانية المحتملة وهي: (5C,s of credit)

Character- الشخصية

Capacity- المقدرة

Capital- رأس المال

Collateral- الضمان

Conditions- الظروف المحيطة

**أولاً- الشخصية:** يقصد بها أخلاقيات الزبون وسلوكياته، فالإئتمان يستند إلى الثقة في المقترض، ومن ثمة تتضح أهمية الوقوف على مدى وفائه بالتزاماته في المواعيد، وسمعته ونزاهته، وعلاقاته التجارية، وطريقة معيشته وأسلوبه في الإتفاق، وعاداته الشخصية، ووضعها في المجتمع الذي يعيش فيه، وحالته الصحية، وخلفائه المحتملين في الإضطلاع بالنشاط في حالة تخليه عن الإدارة أو وفائه. ولا شك أن أخلاقيات الزبون تنعكس في معاملاته مع البنك في حل المشاكل، فبعض العمليات البنكية يتم تنفيذها تلقائياً من جانب البنك أحياناً بما يتجاوز الحد الأقصى للسحب لإطمئنانه إلى استجابة الزبون لتسوية ما يحدث من تجاوز. وهناك من العمليات ما يتم تنفيذها بناء على تعليمات شفوية لحين ورود التعزيز الكتابي من الزبون، لذلك تبدو أهمية توافر الأمانة والنوايا الطيبة في المتعاملين مع البنك<sup>(1)</sup>.

**ثانياً- المقدرة:** وتشير إلى أن العميل له قدرة على الإستدانة من البنك وتختلف من عميل لآخر، كالشركات الكبيرة وكذلك مقدرة الفرد أو الشركة على الإستدانة ومدى تمتعه بالأهلية القانونية إذا كان قاصراً أو متخلفاً عقلياً. وكما تدل على الحالة القانونية للزبون وخبرة الإدارة في تعزيز وتقوية العمليات لتتمكن الشركة والأفراد من تسديد التزاماتها كما ينبغي أن يتوفر للمشروع مصادر تدفقات نقدية واضحة وكذلك مصادر نقدية بديلة لغرض تسديد الديون، كما ينبغي على الفرد أن يكون قادراً على توليد دخل من خلال الأنشطة التجارية التي يزاولها<sup>(2)</sup>.

**ثالثاً- رأس المال:** يشكل رأس المال الضمان النهائي أمام المقترضين والدائنين الآخرين في حالة التصفية. ومن ثم فإن رأس المال يحدد القدرة الإقتراضية للمؤسسة، وبالتالي يعتبر عاملاً هاماً في تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض المطلوب. وكلما كان رأس مال المؤسسة مناسباً كلما كان ذلك مشجعاً للبنوك على تقديم القرض إذ يعكس ضماناً أكثر من أصحاب المؤسسة، وتمتد الدراسة بطبيعة الحال إلى الهيكل التمويلي للمؤسسة المقترضة للتعرف على مدى توازنه مع الإستخدامات المختلفة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد المنعم راضي و فرج عزت، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

<sup>2</sup> - صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص ص 67، 68.

<sup>3</sup> - عبد المنعم راضي و فرج عزت، مرجع سابق، ص 50.

**رابعاً- الضمان:** تعتبر المصدر الثانوي للمقترض في التسديد أو الضمان في حالة الفشل، ويتمثل في امتلاك موجودات يستطيع البنك الإستيلاء عليها وتحويلها إلى سيولة عند تقصير المقترض، وهو أمر يقلل في الخسارة ولكنه لا يبرر القيام بتسليف مبلغ عند اتخاذ القرار الائتماني في الأصل.

ويتصف الضمانة بسهولة تسويقها وسهولة التقدير، واستقرار القيمة وعدم قابليتها للتلف وسهولة نقل ملكيتها (1).

### **خامساً- الظروف المحيطة بالمقترض:**

وتعني مكانة المؤسسة المقترضة في السوق، ومدى المنافسة التي تواجهها وقدرتها على تصريف منتجاتها. ويتعلق هذا التقييم بدراسة الظروف الإقتصادية السائدة بالنسبة للقطاع الذي تعمل فيه المؤسسة وعلاقته بالقطاعات الأخرى، وموقعه من الدورات الإقتصادية. ويجب الإشارة إلى أن أوضاع بعض المؤسسات تتأثر أحيانا بالتشريعات المالية كالضرائب والرسوم الجمركية، وكذلك بتشريعات الإستيراد. ومن ثم يتعين تحديد المخاطر المحتملة نتيجة لذلك. فضلا عن ذلك يجب عدم إغفال آثار التطورات التكنولوجية بالنسبة لبعض المشروعات والتي قد تؤثر على كفاءة الأصول المستخدمة في الإنتاج، وعلى أسلوبها الإنتاجي، وتؤدي إلى ضرورة إجراء تغييرات هيكلية قد تؤثر على أوضاع القرض وإمكانيات سداه في الوقت المحدد (2).

### **الفرع الثاني: العناصر المتعلقة بالبنك.**

وتتمثل في بعض القضايا نذكر منها:

**أولاً- درجة السيولة:** وقد تم التطرق إلى هذا العنصر سابقا، و تتمثل درجة السيولة في حجم المبالغ النقدية المتوفرة في خزائن البنك وفي البنوك المتعاملة وأيضا في خزائن البنك المركزي، وكذلك في الأصول المالية القابلة للتحويل إلى سيولة بسرعة وبخسائر أقل، ومن بين نسب السيولة التي تؤخذ بعين الإعتبار عند منح القروض نجد:

#### **1- نسبة الاحتياطي الإلزامي:**

وتشمل المبالغ المودعة من البنوك التجارية لدى البنك المركزي على سبيل الألزام، وتشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك التجاري محددة. بموجب القانون من البنك المركزي ويتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية (3):

الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي

قيمة إجمالي الودائع + التزامات أخرى

1- صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 68.

2- عبد المنعم راضي و فرج عزت، مرجع سابق، ص 51

3- محمود سحنون، مرجع سابق، ص 80.

وتتضمن الالتزامات الأخرى في مقام النسبة، الالتزامات التي يقترب من صفة الودائع، إذ يتعين على البنك الوفاء بها في الحال أو في وقت قريب، وتتمثل في الشيكات، والحوالات، والاعتمادات الدورية المستحقة الدفع، بالإضافة إلى الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى.

## 2- نسبة الرصيد النقدي:

يرى البعض أن تحسب هذه النسبة بقسمة النقدية بخزينة البنك على الودائع<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة أن الرصيد النقدي في البنك التجاري في البنك التجاري يتأثر بعمليات السحب والإيداع، ونظرا لإختلاف الظروف التي تتحكم في كل من هذين التيارين فإنهما عادة لا يتعادلان ويترتب على ذلك تغير في حجم الرصيد النقدي للبنك التجاري<sup>(2)</sup>.

بينما يرى آخرون أن تحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية<sup>(3)</sup>:

رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك

الودائع بالعملة المحلية + الإلتزامات الأخرى

ونرى أن النسبة الأخيرة جديرة بالاستخدام لعدة أسباب نذكر منها:

- أنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي، ولا تؤخذ في الحساب.

فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة، واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد إلى البنك، ومراعاة ألا تتجاوز هذه النسبة، النسبة المتعارف عليها.

- أن المعادلة الأخيرة أخذت في الحساب الالتزامات الأخرى وهو ما أغفلته المعادلة السابقة، وهذه الالتزامات عبارة عن التزامات تقترب من صفة الودائع، ويتعين على البنك الوفاء بها حالا. أو في المستقبل القريب، ومثال ذلك: الشيكات والحوالات خطابات، واعتمادا تورية مستحقة الدفع، والأرصدة المستحقة للبنوك.

## 3- نسبة السيولة العامة (السيولة القانونية):

تشير إلى قدرة البنك التجاري على تحصيل القروض السلفيات لدى العملاء وفقا للتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، والتواءم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على استرداد القرض من هذه النسبة،

1- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 93.

- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 115.

3- سامر جلدة، مرجع سابق، ص 93.

ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء مراقبة عمليات السحب والإيداع، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة<sup>(1)</sup>.

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية<sup>(2)</sup>:

$$\text{نسبة السيولة العامة (أو السيولة القانونية)} =$$

بسط نسبة الرصيد النقدي + مجموعة الأصول غير النقدية شديدة السيولة

مقام نسبة الإحتياطي القانوني + التزامات أخرى

وتمثل مجموعة الأصول شديدة السيولة مختلف العناصر القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمانها أو مقابلها على النقد من البنك المركزي.

#### - السيولة الإضافية:

تسعى البنوك إلى توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة، وذلك من أجل تدعيم ثقة الغير بها<sup>(3)</sup>. وتختلف هذه النسبة من بنك إلى آخر، حسب تقديرات كل بنك.

#### ثانيا- الإستراتيجيات المتبعة في البنك:

تؤثر الإستراتيجية التي ينوي البنك اتباعها في قرار منح القرض أو التسهيل، فإما أن تكون<sup>4</sup>:

#### 1- إستراتيجية إقراض هجومية:

إن أسلوب الإقراض الهجومي في هذه الإستراتيجية سيكون حسب متطلبات الظروف والتوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة، حيث أن نجاح هذا الأسلوب يكمن في دقة التنبؤات بشأن اتجاه أسعار الفائدة، فإذا كانت التنبؤات صحيحة حقق البنك نجاحا في كسب المزيد من الأرباح والعوائد، لكن التنبؤات دائما تنصرف إلى المستقبل والمستقبل دائما تكون صورته غير واضحة ولا أحد يستطيع أن يتنبأ ماذا يحدث غدا، المهم أنه في هذه الحالة إذا لم تتحقق تلك التنبؤات فإن البنك سيتعرض إلى خسائر كبيرة قد تفقده أصل المبالغ المقترضة مضافا إليها الفوائد، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى فقدان رأس المال ويطال أيضا أموال المدخرين، وتؤدي إلى حالة إفلاس البنك وخروجه من السوق البنكية وإلى الملاحقات القانونية، لذلك ينبغي أن تكون لديه إدارة سليمة ومدركة وقادرة على الإستقراء وتحليل أفاق وتطلعات المستقبل لتتمكن من إدارة إستراتيجيات الإقراض.

1- السيدة عبد الفتاح اسماعيل، وعبد الغفار علي حنفي، مرجع سابق، ص 171.

2- منير صالح الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1992، ص 378.

3- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 160.

4- صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص ص 71، 72.

## 2- استراتيجية متحفظة:

تقوم بعض البنوك باتباع هذه الإستراتيجية، والتي تعاني من خلل في مراكزها المالية، وكذلك فإنها تستخدم الأدوات التقليدية في منحها القروض ولا تتحمل أية مخاطر، وعادة ما تقوم هذه البنوك بإقتفاء أثر البنك القائد أو البنوك الرائدة في العمليات التي حققت نجاحا لتقوم بتقليدها.

## 3- استراتيجية معتدلة:

البعض من البنوك عندما تقوم باتباع هكذا استراتيجية فإنها لا تقوم بمنح قروض تتضمن مخاطر عالية كما تقوم بالإستثمار المعتدل في الموجودات المتداولة.

### الفرع الثالث: العناصر المتعلقة بالقرض:

من بين العوامل التي تشكل محددات ومؤشرات لهذا العنصر نجد<sup>1</sup>:

- مبلغ القرض: تسعى البنوك ضمن اهتماماتها التأكيد من كفاية مبلغ القرض للغرض الذي يرغب الزبون في تمويله، وحتى لا تواجه البنوك بطلبات اقتراض لا تستطيع تلبيتها، كما تواجه البنوك بعض المخاطر وبالأخص إذا كان حجم القرض كبير عن حد معين، لكن البنوك عالجت هذه الحالة من خلال مشاركة البنوك الأخرى في تمويل القرض الكبير وذلك لتوزيع المخاطر.

ولهذا فإن البنوك مدعوة لأن يكون لديها نظام استعلام بنكي كفؤ، تتوفر فيه معلومات مناسبة وبيانات دقيقة بشفافية وإفصاح عاليين من أجل اتخاذ القرار الإئتماني بشكل صحيح.

- الغرض من القرض: يتعين على البنوك التجارية معرفة ما ينوي الزبون عمله بالمبالغ المقترضة، كما ينبغي أن لا يكون هناك تعارض بين غرض القرض والسياسات المالية والنقدية التي ترغب الحكومة في تحقيقها، أيضا يجب أن يكون الغرض مشروعاً قانونياً.

- مصدر سداد القرض: ينبغي معرفة مصدر السداد المباشر للقرض والذي يعتبر من المؤشرات المهمة... وإذا كان القرض في نهاية الدورة التجارية، لذا ينبغي التأكيد من قدرة الزبون على اتمام هذه الدورة بنجاح، أما إذا كان التسديد سيتم من الفائض النقدي المحقق من تشغيل أصل ثابت ممول من القرض، ففي هذه الحالة ينظم التسديد ليكون في مواعيد تحقق هذه الفوائض

وبدفعات دورية تتناسب وهذه الفوائض، أي كلما كان التسديد من مصادر النشاط للزبون كان أفضل.

- مدة القرض: تفضل البنوك في العادة قروضا قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية وذلك بحكم تركيبية مواردها، وتكون مخاطرها أقل، وعوائدها أقل أيضا، لكن عندما يكون استحقاق القرض طويل أو متوسط ستكون مخاطرها أعلى مع عوائد أعلى.

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص ص 73، 74.

طريقة سداد القرض: ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداده دفعة واحدة أم على عدة دفعات أو في نهاية المدة، مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديده خلال مدة أقل.

نوع القرض: يتعين معرفة نوع القرض بالنسبة للبنك وهل سيتناسب مع الغرض الذي تم من أجله منح القرض؟ معرفة أيضا العقبات التي تحول دون سداده وهل أنه يتوافق مع سياسة البنك المتبعة بالإقراض.

### المبحث الثالث: بنية النظام البنكي

احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، تزايدت أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، وعليه فقد أخذ مفهوم النظام المصرفي عدة تعريفات، وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره، وانعكاس ذلك على هيكله، مما جعله يتسم بخصائص معينة. وسنتناول فيما يلي: تعريف النظام المصرفي، ومكوناته، وكذا إدارة السيولة المصرفية.

### المطلب الأول: ماهية النظام البنكي

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان.

### الفرع الأول: تعريف النظام البنكي:

أي نظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم المزج بينها على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام، وبالنسبة للنظام المصرفي فهو يدل على مجموعة المؤسسات المصرفية، على رأسها البنك المركزي يحكم سيرها والعلاقات فيما بينها مجموعة من القوانين والتنظيمات، التي تتعلق بكل مؤسسة على حدة، وهو متضمن القوانين التأسيسية والتنظيمات الداخلية للبنوك، ومنها ما هو مشترك، بحيث تلتزم به كل مؤسسات النظام، ويتعلق الأمر بالقانون المنظم للعمل المصرفي،<sup>(1)</sup> ومختلف التنظيمات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي من حين لآخر وكذا قواعد العرف المصرفي، وعليه فإن النظام المصرفي يشمل كل من المؤسسات، أنظمة ووسائل الدفع، التشريعات والأعراف.

كما يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف التي يتكون منها، وعدد وتوزيع فروع المصارف في البلاد، ملكية المصارف، وحركة دمجها أو توحيدها.<sup>(2)</sup>

كما كشف الفحص المتعمق للنظم المصرفية اختلاف هياكلها وفقا للنظام الاقتصادي لكل دولة، ودرجة التحرر من القواعد التي تلتزم بها بيئة النظام، ومدى التدخل الحكومي في البيئة المصرفية، وكذا مدى حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك.<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - رحيم حسين، مرجع سابق، ص 40.

<sup>2</sup> - شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديون المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2011، ص 37.

## الفرع الثاني: هيكل النظام البنكي:

هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل البنكي منها<sup>(2)</sup>

أ- **المصرف ذو المكتب الواحد:** وهو مستقل بإدارته، ولا يسيطر على ملكية رأسماله ولا يسيره مصرف آخر، ولا يسيطر هو على ملكية المصارف.

ب- **المصرف ذو الفروع المتعددة:** و يؤدي خدماته في أكثر من محل أو مكتب واحد، وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي.

ج- **مجموعة المصارف:** وتتألف من مجموعة من المصارف المملوكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.

د- **سلسلة المصارف:** وهي تشبه مجموعة المصارف فيما عدا ما يتعلق بالملكية، إذ أنها هنا تكون بيد شخص طبيعي واحد، أو عدة أشخاص طبيعيين.

## المطلب الثاني: مكونات النظام البنكي

يحتل النظام البنكي مركزا حيويا في اقتصاد أي دولة، لأنه يعتبر إحدى الدعائم الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه فإن الجهاز المصرفي يتكون من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي وقوامها البنوك التجارية، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تختص في تقديم نوع معين عن الائتمان، أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي، كما يتكون النظام المصرفي من جانب آخر هو جانب العلاقات التي تمثل التفاعل ما بين عناصر هذا النظام.

## الفرع الأول: المؤسسات البنكية

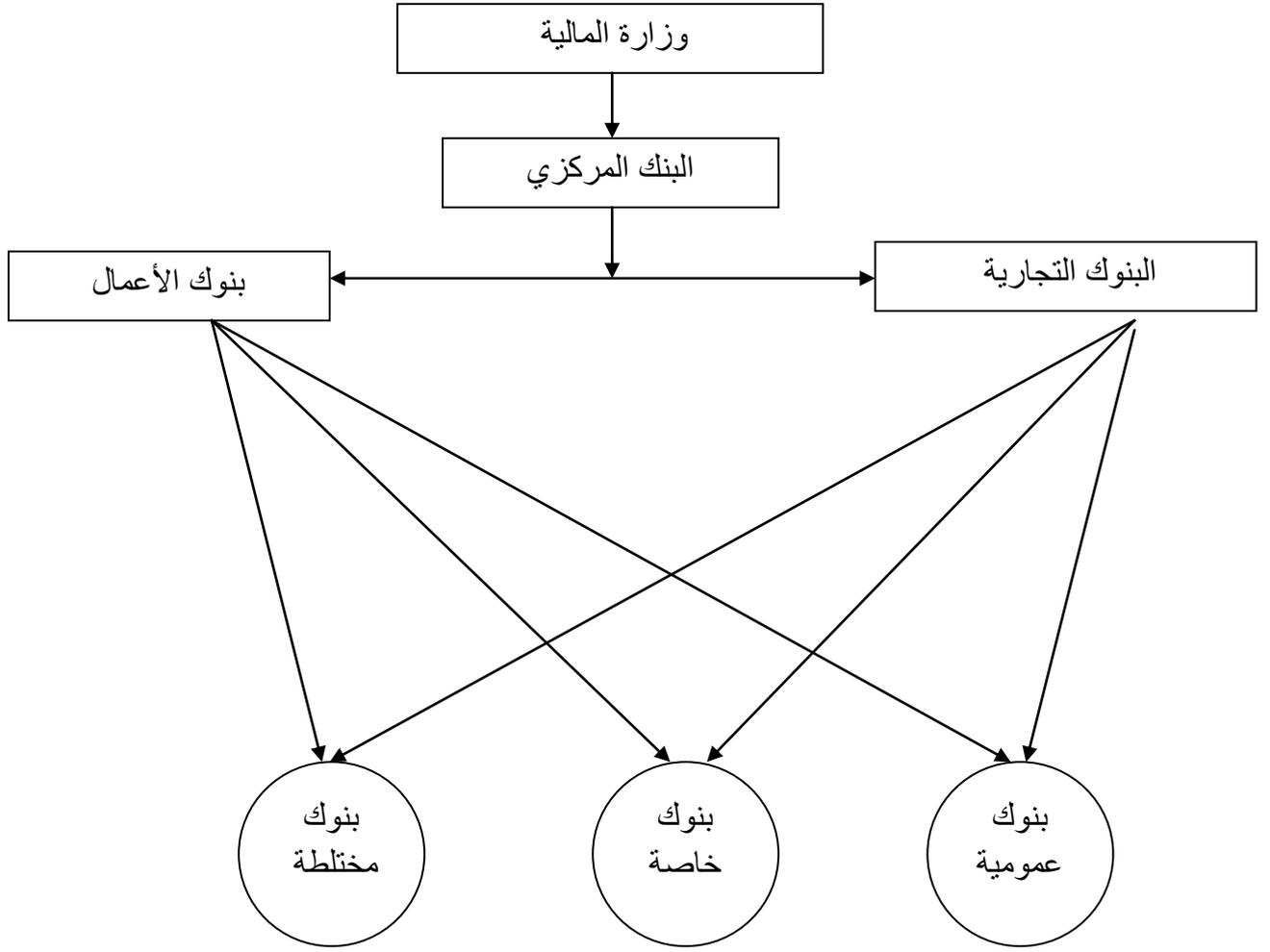
يشمل الهيكل المصرفي في مفهومه الواسع كل الوسطاء الماليين، حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط، وقد جرت العادة على قصر الهيكل المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة فقط،<sup>(3)</sup> كما تشكل مؤسسات النظام المصرفي من البنك المركزي ومختلف المؤسسات المصرفية الأخرى بمختلف أشكالها، وكل من هذه المؤسسات لها وظيفة معروفة، وهي عموما وظائف نمطية، أي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان ومن الناحية الإدارية تقع هذه المؤسسات تحت وصاية وزارة المالية، رغم أن ذلك كثيرا ما يثير جدل الاستقلالية والتبعية بالنسبة للبنك المركزي،<sup>(4)</sup> والجهاز المصرفي في أي دولة يتكون من البنك المركزي الذي يأتي على رأس هذا الجهاز ويشرف على مجموعة من البنوك وهي بنوك تجارية وبنوك غير تجارية وبنوك أخرى.<sup>(5)</sup>

والشكل رقم (1-4) يوضح أهم المؤسسات في النظام المصرفي.

---

1- طارق طه، مرجع سابق، ص 103.  
2- شاعر القزويني، مرجع سابق، ص 37.  
3- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص 5.  
4- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 42.  
5- عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 119.

الشكل رقم (2-2): مؤسسات النظام البنكي



المصدر: رحيم حسين، مرجع سابق، ص 42.

## الفرع الثاني: العلاقات البنكية

يتضمن النظام البنكي، نظام العلاقات البنكية والتي أمكنت البنوك العمل معا، بما يساعد البنوك المحلية الصغيرة خدمة مجتمعاتها بدرجة أكبر بكثير من قدراتها المصرفية الفردية، كما يشمل النظام المصرفي الطرق المختلفة لتنظيم البنوك لنفسها، كالبنوك ذات الوحدات المنفردة و البنوك ذات الفروع أو أعضاء التنظيمات المصرفية، ونجد أن تطور هذه الأشكال التنظيمية والعلاقات القانونية تم على سنوات طويلة استجابة للحاجات المتغيرة في الاقتصاد، واستجابة للاتجاهات العامة المتمثلة في الآراء السياسية. (1) وترتبط المؤسسات المكونة للنظام المصرفي بشبكة من العلاقات، منها ما يندرج ضمن العلاقات الوظيفية، كالعلاقة ما بين البنوك التجارية فيما بينها، ومثالها السوق ما بين البنوك، وأيضا علاقة الإشراف والرقابة ما بين البنك المركزي، والبنوك التجارية أو بنوك الأعمال، أو العلاقة ما بين البنك والفروع التابعة له، وهذه العلاقات تخضع لتنظيم محدد ومضبوط، منها ما هو منبثق عن القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل الدولة، أو التي التزمت بها الدولة اتجاه دول أخرى أو اتجاه المجتمع الدولي، ومنها ما يندرج ضمن ما يعرف بالعرف المصرفي، وكل خروج عن هذا الإطار يعد مخالفة لقواعد النظام، يتحمل مرتكبه المسؤولية عن ذلك أمام القضاء. (2)

## الفرع الثالث: الوسائل والأدوات البنكية

بدأت البنوك في كل أنحاء العالم تقوم بدورها الطبيعي كوسيط بين كل من طرفي المبادلة، وفي سبيل أداء هذا الدور، قامت بخلق عدة وسائل وصور تلبي كل منها حاجة معينة تظهر أثناء ممارسة عمليات المبادلة، ولم تتوقف عمليات خلق هذه الوسائل في كل يوم يطلعون عالم البنوك بوليد جديد يضاف إلى ما اصطلح عليه وسائل الدفع المستخدمة منها: أوراق البنكنوت الأجنبي، أوامر الدفع الخارجية، الشيكات المصرفية، الشيكات السياحية، خطابات الاعتماد الشخصي، الكروت الممغنطة وآلات البنك الشخصي... (3) كما أن كل عملية تتم ضمن النظام المصرفي تستند إلى مرجع مستندي، أي إلى أوراق أو مستندات، أبرزها الشيكات، والأوراق التجارية (السفحة، السند الإذني، أوامر التحويل..) وقد تتمثل في الإرسالات التي تتم بين مختلف أعضاء النظام، كالبنك وزبائنه، البنك والبنوك الأخرى، البنك المركزي والبنوك التجارية، وعلى كل فإن مستند يجب أن تتميز بالوضوح التام، كما أن القوانين تضع مجموعة من البيانات التي تشمل عليها بعض المستندات. (4)

1- محمد سعيد سلطان سويلم، إدارة البنوك، مصر: دار هاني للطباعة ب ت، ص 40.

2- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 43.

3- عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص ص: 126-125.

4- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 43.

## المبحث الرابع: المستجدات في العمل البنكي:

ساهمت التحولات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية التي حصلت في ربع القرن الأخير، إلى بروز توجهات جديدة في العمل البنكي.

### المطلب الأول: الصيرفة الشاملة:

#### الفرع الأول- المفهوم:

إن مفهوم الصيرفة الشاملة يمكن أن يتحدد من خلال الصورة المشرقة لهذا النوع من الصيرفة المرتبطة بطبيعتها التي لا تقوم على مفهوم التخصص بالارتباط بقطاع معين، بل إنها تتعامل مع كل القطاعات من خلال توجيه المدخرات الوطنية كاستثمارات خارجية بشكل يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، فالمصرف الشامل يعمل على تطوير السوق المالية فضلاً عن تطوير ذاته بالارتباط بهذه السوق. كما إن هذا النوع من الصيرفة لا يقتصر في الحصول على مصادر تمويله من قطاع واحد ولا يوجه انتمانه لقطاع معين ويقدم خدمات أخرى لا تستند إلى الرصيد.<sup>(1)</sup>

#### الفرع الثاني- أسباب قيام البنوك الشاملة : (2)

لقد كانت البنوك الشاملة وليدة عوامل عديدة لعل من أهمها:

#### أولاً- إتفاقيات الجات متعددة الأطراف:

يعتبر انتقال وتحرير الخدمات المالية والمصرفية وفتح الأسواق للمنافسة الدولية والانتقال من محلية التعامل المصرفي إلى التعامل الدولي كما عكسه إتفاقية الجات والذي تنفذه منظمة التجارة الدولية. ويعني ذلك إزالة الحواجز الجغرافية بين الأسواق النقدية والمالية في العالم في ظل التطور الإلكتروني وتوفير المعلومات عن الأسواق النقدية والمالية.

#### ثانياً- الأدوات الحديثة البنكية وأهمها:

#### 1- العقود الحالية:

وهي عقود لعمليات إفتراضية تتم في نفس اليوم المبالغ محددة بأسعار فائدة تم الإتفاق عليها ولقترات زمنية تتراوح بين 1- 5 سنوات.

وهناك أنواع من العقود الحالية منها عقود لحالية للعملات حيث يتم شراء وبيع العملات في نفس اليوم بأسعار صرف محددة لينفذ خلال المرحلة التالية بعد التوقيع في مدة لا تتجاوز عشرة أيام.

#### 2- العقود المؤجلة:

1 - الشماع، خليل محمد حسين، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 14، العدد 158، بيروت 1994، ص 31.  
2 - عبد المنعم راضي، فرج عزت، مرجع سابق، ص ص 205 – 207.

عندما يتم فيه تحديد نوع السلعة في العقد عن التسليم وتحديد سعر الوحدة والكمية التي سوف يتم تسليمها، وجودة السلعة ولا يمكن تغيير شروط العقد عند التنفيذ.

### 3- عمليات المبادلة:

وهي عملية يتم الإتفاق فيها على تبادل نقد سائل لعملة محددة لمبلغ محدد خلال فترة زمنية معينة من خلال بنك وسيط.

وهذه العمليات لها أهميتها في تقليل المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار العملات.

### 4- التغطية:

أي التغطية ضد مخاطر تغير أسعار الصرف.

### ثالثا- إختلاف النماذج المطبقة للبنوك الشاملة:

إختلفت النماذج المطبقة للبنوك الشاملة في عديد من الدول المتقدمة ولعل أهم الدول التي تتركز فيها البنوك الشاملة هي:

- ألمانيا الاتحادية.

- المملكة المتحدة.

-الولايات المتحدة الأمريكية.

### الفرع الثالث- وظائف البنوك الشاملة:

و أهم الوظائف التي تضطلع بأدائها البنوك الشاملة هي:(1)

- إكتشاف وتحليل وتقويم الفرص الإستثمارية وإعداد دراسات الجدوى اللازمة والترويج لها بالمشاركة مع الآخرين وبصفة خاصة مع مجموعات المصالح المشتركة داخليا وخارجيا مما يؤدي إلى فتح مجالات جديدة للتوظيف المصرفي وتوفير موارد جديدة .
- صناعة الأسواق المتكاملة وتوفير المعلومات اللازمة وإتاحتها للمستثمرين والعملاء مع تقديم المساندة والدعم اللازم لمجموعة المشروعات الوليدة والترويج لمنتجاتها.
- فتح الأسواق الخارجية واختراق أسواق التصدير الدولية بما يمكن العملاء من كسب الصفقات الدولية والفوز بعقود تصدير دائمة وممتدة.
- التوسع في نشر البنوك ومؤسسات التمويل عالية التخصص وانتشار شركات التمويل والإئتمان والخصم والبيوع الإيجارية.
- توفير مجالات توظيف مناسبة للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة البنك الشامل لجزء من محفظة قروضه واستثماراته والتي تتمتع بمزايا التنوع والإنتشار الجغرافي والقطاعي.
- تطوير وظائف البنوك التجارية التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات ترويج الأسهم وإصدار السندات القابلة للخصم وخدمات التغطية والتأمين ضد المخاطر وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود

<sup>1</sup> - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، العربية السعودية، ص ص 492، 493.

الأجلة، وكذلك الوساطة المالية الخاصة بتلقي الودائع ومنح الإئتمان بالإضافة إلى خدمات أمناء وصناديق الإستثمار وأمناء الإكتتاب.

- تعبئة الفائض الإقتصادي والنقدي وتحريك الفائض الإقتصادي العيني بتحويل أشكاله التقليدية إلى نقدية أو تسييلية، والعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع ذات القدرة العالية على الحركة والتي تتمتع في نفس الوقت بقدر كبير من الإستقرار والتدفق والأمان.
- تحقيق التوظيف الأفضل والكامل للموارد والإمكانيات والقدرات المتاحة بما يضمن تحقيق أكبر عائد وأعلى درجة أمان من خلال الدخول بالإستثمار المباشر في المشروعات العملاقة، والنهوض بالشركات القائمة من خلال تبني برامج التحديث، وعمليات التوسع والإنتشار والإستفادة من مزايا إقتصاديات الوفرة.
- المساهمة الفعالة في استيعاب التكنولوجيا المتطورة الملائمة وتهيئة المناخ الإستثماري، تعظيم إيجابيات السوق المصرفية، توسيع شبكة معاملاتها وتنويع خدماتها وزيادة قدراتها على مواجهة المخاطر من خلال تقديم الخدمات ذات الطابع الشامل مثل إتاحة قروض المساندة والدعم.
- إدارة عمليات الإندماج بين البنوك ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء لجانب من أصولها بما يحافظ على استقرار السوق المصرفية ويجعل تقلباتها في إطار الحدود الآمنة.
- العمل كصندوق إحتياطي لامتناس واستيعاب التأثيرات السلبية للدورة الإقتصادية أو العوامل الطارئة السياسية والطبيعية.

**-الفرع الرابع: آليات التحول إلى البنوك الشاملة:** تحتكم البنوك في تحولها لممارسة الصيرفة الشاملة إلى متطلبات وضوابط رشيدة تأخذ في حساباتها مختلف الجوانب الإقتصادية والقانونية والبيئة المصرفية التي تعمل في إطارها، وفي هذا الصدد يوجد منهجان للتحول إلى البنوك الشاملة: (1)

**المنهج الأول:** تحويل بنك قائم إلى بنك شامل، وهو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل مع ضرورة توافر شروط منها:

- أن يكون البنك كبير الحجم، قابل للنمو والانتساع.
  - أن يكون له عدد من الفروع المرتبطة ببعضها البعض، مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الاتصال والإدارة.
  - أن يكون له إطارات بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة والمؤهلة تأهيلا جيدا، ويسعى لتنمية قدراته باستمرار.
  - أن يكون له تاريخ يسعى للمحافظة عليه مع الإصرار على الاستمرار في الريادة والتفوق.
  - أن يكون بنكا متطورا وتتوفر فيه معايير العالمية في الأداء.
  - أن يكون ذلك بالتدرج بإحداث الخدمات والأنشطة المتطورة، ثم الدخول إلى المجالات الاستثمارية المتطورة، كل ذلك وفق خطط وبرامج موضوعية.
- المنهج الثاني:** إنشاء بنك جديد تماما تتوافر فيه كل هذه الأمور، وإن كان هذا المنهج صعب التطبيق عمليا.

<sup>1</sup>- رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 35.

## المطلب الثاني: الإندماج المصرفي:

### الفرع الأول: المفهوم:

تعددت التعاريف في مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالإندماج المصرفي على " انه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانها إراديا في كيان مصرفي واحد ، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل أتمام عملية تكوين المصرف الجديد".<sup>(1)</sup>

ويعرف الإندماج أيضا بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الإندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي.<sup>(2)</sup>

ويمكن تصنيف مبررات الإندماج والإستحواذ في ثلاث مجموعات:<sup>(3)</sup>

- المجموعة الأولى: تتمثل في تعظيم ثروة المساهمين، حيث تسمح هذه الظاهرة بتحقيق وفورات الحجم والتحكم أكثر في معيار التكلفة/العائد، وهو ما يؤدي إلى فعالية أكبر وزيادة في أرباح المساهمين. غير هذا الإندماج يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة درجة التركيز، وبالتالي إمكانية ارتفاع الأسعار.

- المجموعة الثانية: تتمثل في ترقية مصلحة المسيرين ( أو الإداريين ) حيث إن هؤلاء يرون في الإندماج طريقة لزيادة قوتهم والدفاع عن قانونهم الخاص.

- المجموعة الثالثة: تتمثل في عدد من العوامل التي من شأنها أن تخلق محيطا مناسباً للإندماج والإستحواذ، وتتضمن تغييرات في هيكل القطاع المصرفي، منها فتح المجال للمنافسين غير المصرفيين، ومثال ذلك الإندماج ما بين المصارف وشركات التأمين.

### الفرع الثاني: : أنواع الإندماج المصرفي

وفي هذا الصدد نميز بين الأنواع المختلفة للإندماج المصرفي ضمن معيارين هما:

أولاً- الإندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة<sup>(4)</sup> تتعدد أنواع الإندماج المصرفي الناتجة عن ارتباط بنكين معا سواء يعملان في أنشطة ويقدمان خدمات متماثلة أو غير متماثلة، ومن ثم ينقسم الإندماج المصرفي طبقاً لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

❖ الإندماج الأفقي: يقصد به الإندماج الذي يتم بين بنكين يعملان ويتنافسان في نفس نوع نشاط العمل، مع ملاحظة أن الحكومات في مختلف دول العالم تتولى تنظيم هذا النوع من عمليات الإندماج لما له من أثر سلبي محتمل على المنافسة (خلق إحتكارات).

1- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر 2001، ص 153.

2- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص5.

3- رحيم حسين، مرجع سابق، ص 284.

4- طارق عبد العال حماد، إندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق ص ص 7،6.

- ❖ الإندماج الرأسي: يتم هذا النوع من الإندماج بين مجموعة بنوك تعمل وتباشر أنشطة مختلفة، حيث أن الأساس المنطقي للإندماج المصرفي يكمن في استئصال تكلفة التبادل السوقي والتعاقدات.
- ❖ الإندماج المتنوع: هي العملية التي تشمل البنوك المشاركة في أنواع مختلفة من الأنشطة، ونميز ضمن هذا النوع الأشكال التالية:
  - الإندماج بغرض إمتداد المنتجات (إندماج متحد المركز).
  - إندماج بغرض الإمتداد الجغرافي.
  - إندماج بغرض التنويع البحث.

**ثانياً: الإندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الإندماج:** (1) وفقاً لهذا المقياس يقسم الإندماج المصرفي إلى الأنواع التالية:

- ❖ الدمج الطوعي: وهو ما يعرف أيضاً بالدمج الودي الذي يتم بموافقة إدارة كل من المصرفين الدامج والمدموج، حيث تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم خطاب إلى مساهمي المصرف توصي فيه بالموافقة على عملية الدمج، ويتم دفع قيمة الأسهم إما نقداً أو على شكل أسهم لدى البنك الدامج.
- ❖ الدمج العدائي: وهو الدمج الذي تعارضه إدارة المصرف المدموج، نظراً لتدني السعر المعروف أو للمحافظة على استقلالية مصرفها، حيث يتوجه البنك الدامج بعروضه مباشرة إلى مساهمي المصرف المدموج أو يلجأ لجمع هذه الأسهم وشراؤها عن طريق البورصة.
- ❖ الدمج القسري: هو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر المطاف لتنقية الجهاز المصرفي من المصارف المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، وغالباً ما يتم ذلك بوضع القوانين المشجعة للمصارف على الإندماج لقاء إعفاءات ضريبية وتسهيلات وتحفيزات متنوعة.

### الفرع الثالث: دوافع ومبررات الاندماج:

إن غاية الدمج تحقيق أرباح صافية، وزيادة نسبتها، وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلاد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة. ويمكن خلق قيمة مضافة بالطرق التالية: (2)

1 - خليل الهندي-أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية ' الجزء الثالث: دمج المصارف، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000، ص ص: 84-85.

2 - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

- الاستفادة من وفورات الحجم ومن المزايا الضريبية.
  - دمج وتوحيد الموارد المكتملة لبعضها وتحسين الإدارة المستهدفة.
  - تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات.
- وقد أصبحت عمليات الدمج المصرفي من المتغيرات العالمية الجديدة التي اكتسبت أهمية كبرى في ظل الاتجاه نحو عولمة البنوك وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها كبيرا للاندماجات المصرفية على الصعيد العالمي، حيث برز كأداة لتدعيم القدرات التنافسية للبنوك الدولية والاستفادة من اقتصاديات الحجم، وأداة للاستحواذ على الأسواق وتنويع النشاط.

### المطلب الثالث: ظاهرة الصيرفة الإلكترونية.

مع تزايد العمليات التجارية الإلكترونية أصبح الإحتياج كبيرا لنوعية حديثة من البنوك وذلك نتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال. ومن هنا كانت إنطلاقة الصيرفة الإلكترونية، حيث أصبح من الصعب على البنوك التقليدية مجاراة التطورات الحاصلة في العالم.

### الفرع الأول-المفهوم:

في ظل وجود شبكة الأنترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري والإلكتروني، شهدت البنوك ثورة في المعلومات البنكية جعلتها أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماتها وظهور ما يسمى بالبنوك الإلكترونية<sup>(1)</sup>

ويمكن تعريف هذا النوع من البنوك على أنه "تلك البنوك والمؤسسات المالية المستندة على الركائز الإلكترونية، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان، وبأقل تكلفة، وأسرع وقت، وأقل جهد للعملاء."<sup>(2)</sup>

كما يمكن القول أن البنوك الإلكترونية هي عبارة عن أنظمة تعمل على الخط، وتسمح للزبائن بالإستفادة من مجموعة من الخدمات البنكية إنطلاقا من حاسوب شخصي يتم ربطه بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية، وتمكن من إجراء العمليات البنكية ليس على مستوى محلي فحسب بل على مستوى عالمي دون إنقطاع.<sup>(3)</sup>

ويستخدم اصطلاح البنوك الإلكترونية أو بنوك الأنترنت كتعبير متطور و شامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات، كمفهوم للخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط أو الخدمات المالية الذاتية، وجميع تلك المصطلحات تعني أن العميل يتاح له كافة أعماله الخاصة بالبنك الذي يتعامل معه عن طريق أي مكان يكون موجود به دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك لإنجاز تلك الأعمال.<sup>(4)</sup>

1 - منير الجنيبي وممدوح الجنيبي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 11.

2 - ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبدلات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008، ص 29.

3 - محمد منصف تطار، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية، مجلة العموم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، جوان 2002، ص 189.

4 - منير الجنيبي وممدوح الجنيبي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 24 .

## الفرع الثاني:- خصائص الصيرفة الإلكترونية وأصنافها:

كان ظهور البنوك الإلكترونية وليد تطورات أثرت على العالم، وهذه التطورات منحت هذا النوع من البنوك خصائص تميزه عن غيره من البنوك التقليدية، كما أن هناك دراسات صنفت البنوك على أساس شبكة المعلومات الدولية.

### أولاً: خصائص الصيرفة الإلكترونية:

تمتاز البنوك الإلكترونية بميزات عن البنوك التقليدية ويمكن الوقوف على خصائص أو مميزات أساسية وهي: (1)

- إختفاء الوثائق الورقية للمعاملات، أي أن المراسلات بين طرفي الخدمة المصرفية تتم إلكترونياً.
- فتح المجال أمام بنوك صغيرة الحجم لتوسيع نشاطها عالمياً باستخدام شبكة الأنترنت.
- القدرة على إدارة العمليات المصرفية للبنوك عبر شبكة الأنترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي.
- عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر.
- إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونياً، مثل المنتجات الرقمية ككشف الحساب والرصيد وغيرها.
- سرعة تغيير القواعد الحاكمة وذلك لمواكبة التطور السريع في مجال المعاملات الإلكترونية.

### ثانياً: أصناف الصيرفة الإلكترونية:

أشارت عدة دراسات إلى أن هناك ثلاث أصناف أساسية للبنوك على شبكة المعلومات الدولية تتمثل في:

#### 1- الموقع المعلوماتي:

الذي يقدم معلومات تفصيلية حول عروضه وبرامجه وخدماته البنكية وقد أنشأت أغلبية البنوك هذا النوع من المواقع بهدف التعريف والدعاية. (2)

#### 2- الموقع التفاعلي أو الإتصالي:

بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الإتصالي بين البنك و عملائه كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات (3)

#### 3- الموقع التبادلي:

---

1 - ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبدلات، مرجع سابق، ص ص 34، 35.  
2 - نادر عبد الشافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2007، ص 65.  
3 - عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي ( البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية )، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 95.

ويمكن من خلاله أن يمارس البنك نشاطه في بيئة إلكترونية كما يمكن للعميل القيام بمعظم معاملاته إلكترونيا من سداد قيمة الفواتير، وإدارة التدفقات النقدية، وإجراء كافة الخدمات الإستعلامية سواء داخل البنك أو خارجه. (1)

### الفرع الثالث: وسائل ووسائط الدفع الإلكتروني:

نتيجة لتطور التجارة الإلكترونية حولت معظم أو أغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع إلكترونية، كما تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة للوسائل توجد قنوات إلكترونية تقدمت من خلالها الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل عام.

#### أولا- وسائل الدفع الإلكتروني:

أخذت وسائل الدفع أشكالاً عديدة تتماشى مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الأنترنت حيث تمثلت وسائل الدفع فيما يلي:

##### 1- بطاقات الدفع:

هي بطاقات بلاستيكية تستخدم لأغراض الدفع، وحسب إحصائيات يوجد في الولايات المتحدة 700 مليون بطاقة دفع مقبولة من قبل أكثر من 4 مليون تاجر في أمريكا و 11 مليون تاجر حول العالم، ويوجد ثلاث أنواع من بطاقات الدفع وهي: (2)

##### - البطاقات الإنتمانية:

هي بطاقات ذات السقف الإنتماني المحدد للسحب، وتكون عادة هذه البطاقات برسم سنوي للإصدار، وفائدة على الرصيد الغير مدفوع.

##### - البطاقات الوفائية:

هي بطاقات تعطي بسقف محدد، حيث يقوم العميل عادة بدفع قيمة المطالبة كاملة خلال فترة ما بين ثلاثين إلى خمسة وأربعين يوم.

##### - البطاقات المدنية:

وهنا يتم خصم قيمة فاتورة الشراء مباشرة من العميل.

##### 2- البطاقات الذكية:

من أهم الإبتكارات الحديثة في قطاع الدفع بالبطاقات، وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة تعمل بواسطة ميكرو- كمبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقة ذات الشرائط الممغنطة ولكنها أعلى منها تكلفة، وتقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها مثل التاريخ الطبي

1 - منير الجنيهي وممدوح الجنيهي، البنوك الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

2 - ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبدلات، مرجع سابق، ص 46.

للشخص ومعلومات عن حساباته الشخصية المصرفية، وباستخدام البطاقة الذكية في أجهزة الصرف الآلي. (1)

حيث تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها ويمكن شحن هذا النوع من البطاقات عن طريق الصراف الآلي وكذلك الحاسب الشخصي.

### 3- المحافظ الإلكترونية:

تقوم المحافظ الإلكترونية بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزين على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في معاملات شبكة الأنترنت، ومعظم الحقائب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الألكترونية في أي مكان.

ويمكن تعريف محفظة النقود الإلكترونية بأنها وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

### 4- النقود الإلكترونية:

عرفها البنك المركزي الأوروبي على أنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة بالقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما. (2)

### 5- الشيكات الإلكترونية:

هي محور ثلاثي الأطراف معالج إلكتروني بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد.

ولعل الشيك هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال تقنية المعلومات والمعالجة الإلكترونية، فالشيكات تعد البنوك طرفا أساسيا في الوفاء بها بل وتحصيلها، ويخضع الشيك الإلكتروني لذات الأحكام التي تحكم الشيك التقليدي.

### 6- البطاقات الإلكترونية:

- بطاقة الفيزا الإلكترونية: هي بطاقة تخول لحاملها شراء وإجراء عمليات الشراء والسحب النقدي ضمن سقف البطاقة المحددة لكل عميل، ويوجد نوعين من بطاقات الفيزا:

- بطاقة الفيزا الوفائية: وهي بطاقة الفيزا التي يتم خصم قيمة المطالبات المستحقة على العميل في نهاية كل دورة (مطالبة شهرية) ويتم إشعار العميل بعد أن يتم خصم قيمة المطالبة من حسابه وتزويده بكشف حساب يظهر تفاصيل المبالغ المقيدة عليه، ويتقاضى البنك عادة عمولة سحب نقدي مقداره 4٪.

1 - مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار الغريب للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 2001، ص30.

2 - غانم شريف محمد، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 07.

- بطاقة الفيزا الإئتمانية: وهي بطاقات فيزا تصدر ضمن سقف محدد ويتم دفع قيمة المبالغ المسحوبة على أقساط شهرية قد تكون مثلا 5% من المبالغ المسحوبة، ويتقاضى البنك فائدة على المبلغ المستغل عادة يبلغ 1.8% بالإضافة إلى عمولة السحب النقدي التي تبلغ عادة 4%.

### ثانيا- وسائل الدفع الإلكترونية:

هناك العديد من الوسائل الإلكترونية والتي تستخدم في عملية الدفع الإلكتروني، حيث أن تطور وسائل الدفع في صورة وسائل إلكترونية فرض أشكال مختلفة لكيفية تداولها، وأهم هذه الأشكال ما يلي:

#### 1- آلة الصراف الآلي:

ظهرت أجهزة الصراف الآلي في السبعينات كبديل لموظفي الصرافة في الفروع البنكية لتقليل عدد المعاملات داخل البنك، أما في الثمانينات بدأ الإهتمام بتخفيض التكاليف ومن ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية<sup>(1)</sup>. وتعد أكثر الوحدات شيوعا واستخداما في مجال الخدمات البنكية، وتعرف بأنها محطات طرفية إلكترونية متصلة بالحاسب الآلي، يتم من خلالها تقديم الخدمات البنكية دون توقف ودون مساعدة من الصراف البشري أي موظف البنك<sup>(2)</sup>. وهو نظام يتيح للزبائن حملة البطاقات التعامل مع حساباتهم البنكية في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غيرها وخلال الإجازات والعطل على مدار 24 ساعة<sup>(3)</sup>.

كما يعتمد مفهوم آلات الصراف الذاتي على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للبنك وآلة الصراف الذاتي، بحيث يمكن إستقبال بيانات العميل كرقم التعريف الشخصي، رقم الحساب، رمز الخدمة المطلوبة، وهكذا، وذلك بمجرد قيامه بإدخال بطاقة التشغيل. لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابات فورية تتمثل في الخدمات البنكية المطلوبة كالسحب النقدي، الإيداع النقدي، إيداع الشيكات، كشف الحساب، بيان الأرصدة، تعليمات بتحديد وديعة وقف صرف شيك... الخ<sup>(4)</sup>.

#### 2- نقاط البيع الإلكترونية:

هي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونيا بتمرير هذه البطاقات داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونيا بحاسب المصرف<sup>(5)</sup>.

#### 3- الصيرفة المنزلية:

طبق هذا النظام لأول مرة سنة 1980 بواسطة بنك United American بولاية تينيسي الأمريكية، ولكن استخدامه على النطاق التجاري الواسع لم يتحقق إلا بعد إنتشار أجهزة الحاسبات الشخصية "PC" ويعتمد نظام البنوك المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل البيانات حتى يتم ربط الحاسب الآلي للبنك

1 - مركز البحوث المالية والمصرفية، أجهزة الصراف الآلي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 07، العدد 03، 1999، ص 97.

2 - طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 162.

3 - ثناء القباني، النقود البلاستيكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 96.

4 - طارق طه، مرجع سابق، ص ص 166، 167.

5 - ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق، ص 31.

بالحاسب الشخصي الموجود بمنازل العملاء من خلال وسائط الإتصال ( كشبكة الخطوط الهاتفية ) ويعمل هذا الحاسب الشخصي كمحطة طرفية Terminal يتم عن طريقها تقديم الخدمات البنكية ) عرض أرصدة العميل، بيان الشيكات المحصلة وتحت التحصيل، إرسال تعليمات للبنك كتجديد الودائع، تحويل مبلغ من حساب لآخر، طلب دفتر الشيكات.. الخ (1).

#### 4- الصيرفة المحمولة:

وهي تلك الخدمات البنكية التي تتاح من خلال التليفون المحمول، من خلال استخدام العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للإستعلام عن أرصده وكذلك للخصم منه تنفيذاً لأي من الخدمات البنكية المطلوبة.

#### 5- الصيرفة الهاتفية:

وهي نوع من الخدمات البنكية التي تقدم للزبائن على مدار الأربع وعشرون ساعة طوال اليوم، ويستطيع الزبون فيها أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي اشتراها عبر الأنترنت إلى البائع، ويتم ذلك بعد التأكد من شخصية الزبون عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالزبون Pin number والمعطى له من قبل البنك، والتعرف كذلك على رقم هاتف الزبون والذي يجري الإتصال به من خلال أرقام هاتفه المعروفة لدى البنك من قبل (2).

وفي الحقيقة تتم المعاملات البنكية عن طريق البنوك الهاتفية من خلال تحويل البيانات الرقمية المسجلة داخل الحاسب الآلي للبنك إلى إشارات تناظرية عبر شبكة الخطوط الهاتفية للرد على استفسار الزبون، عن طريق صوت مبرمج كالرسائل المبرمجة التي تسمع عند الإتصال بخدمة استعلام المحمول، والتي تطلب من الزبون الضغط على أرقام محددة، كل رقم مخصص لإستعلام معين(3).

#### 6- التلفزيون الرقمي:

وتتمثل في ربط عبر الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسب البنك، وبالتالي يمكن الدخول من خلال رقم سري إلى حاسب البنك أو شبكة الأنترنت، وتنفيذ العمليات المطلوبة، ويعد هذا الجهاز من أحدث القنوات التي تم إبتكارها، والتي تمكن البنوك من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خصوصاً في المنزل مع ربوات البيوت لاسيما في حالة دم توفر جهاز حاسب، ووجدت هذه التقنية رواجاً خصوصاً في بريطانيا وفي السويد وفرنسا(4).

#### 7- بنوك الأنترنت:

وتعرف على أنها قناة توزيع بنكية قائمة بذاتها، حيث تمثل معالجة عصرية ومتطورة تلبي احتياجات قطاع سوقي متنام من العملاء، هم مستخدمي شبكة الأنترنت (5).

1 - أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 279.

2 - الرومي محمد أمين، التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 142.

3 - طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 285.

4 - ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق، ص 31، 32.

5 - طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، مرجع سابق، ص 181.

تعتبر بنوك الأنترنت الأهم والأشمل والأيسر والأكثر أهمية في مجال قنوات توزيع الخدمات البنكية إلكترونيا وذلك بفضل تساع شبكة الأنترنت والزيادة اليومية لعدد مستخدميها<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> - ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، مرجع سابق، ص 32.

## فهرس المحتويات

01	المقدمة العامة
	الفصل الاول: الإطار النظري للبنوك التجاري. ( 02 – 30 )
02	المبحث الاول: ماهية البنوك
02	المطلب الأول: تعريف البنوك
03	المطلب الثاني: نشأة وتطور البنوك
04	المطلب الثالث: أنواع البنوك وخصائصها
04	الفرع الاول: أنواع البنوك
06	الفرع الثاني: خصائص البنوك
08	المبحث الثاني: مدخل للبنوك التجارية
08	المطلب الأول: طبيعة عمل البنوك التجارية
08	المطلب الثاني: البنوك التجارية ودور الوساطة المالية
09	الفرع الأول: تعريف الوساطة المالية
09	الفرع الثاني: الوساطة المالية البنكية
09	الفرع الثالث: أهمية الوساطة المالية
10	المطلب الثالث: السمات المميزة للبنوك التجارية
11	المطلب الرابع: هدف البنك التجاري
11	المطلب الخامس: وظائف البنوك التجارية
13	المبحث الثالث: علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي
13	المطلب الأول: وظائف البنك المركزي التي ترتبط بالبنك التجاري
15	المطلب الثاني: التحكم في القوة الإستثمارية للبنوك التجارية
15	الفرع الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
17	الفرع الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية
18	الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية المباشرة
19	المطلب الثالث: إنشاء نقود الودائع
19	الفرع الأول: المفهوم وخطوات إنشاء نقود الودائع
22	الفرع الثاني: الحد الأقصى لإنشاء نقود الودائع والتوسع البنكي لمضاعف الودائع
26	الفرع الثالث: قيود إنشاء نقود الودائع
26	المبحث الرابع: السياسات البنكية في البنك التجاري
27	المطلب الأول: سياسة الودائع
27	الفرع الأول: أنواع الودائع
27	الفرع الثاني: إستراتيجية جذب وتنمية الودائع
28	المطلب الثاني: سياسة القروض (السياسة الإنتمانية)
28	الفرع الأول: مفهوم سياسة القروض
29	الفرع الثاني: مكونات سياسة القروض
	الفصل الثاني: تقييم الأداء البنكي وأهم التطورات البنكية. (31- 69)

31	المبحث الأول: تقييم أداء البنوك التجارية وفق العائد والمخاطرة
31	المطلب الأول: مفهوم تقييم أداء البنك
31	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للبنك التجاري
31	الفرع الأول: أساليب تحليل القوائم المالية
32	الفرع الثاني: القوائم المالية للبنك التجاري
40	الفرع الثالث: تحليل القوائم المالية للبنك التجاري وفق العائد والمخاطرة
48	المبحث الثاني: قرار منح القروض في البنوك التجارية
48	المطلب الأول: محددات قرار الإقراض
48	الفرع الأول: العناصر المتعلقة بالزبون
50	الفرع الأول: العناصر المتعلقة بالبنك
53	الفرع الأول: العناصر المتعلقة بالقرض
54	المبحث الثالث: بنية النظام البنك
54	المطلب الأول: ماهية النظام البنكي
54	الفرع الأول: تعريف النظام البنكي
55	الفرع الثاني: هيكل النظام البنكي
55	المطلب الثاني: مكونات النظام البنكي
55	الفرع الأول: المؤسسات البنكية
57	الفرع الثاني: العلاقات البنكية
57	الفرع الثالث: الوسائل والأدوات البنكية
58	المبحث الرابع: المستجدات في العمل البنكي
58	المطلب الأول: الصيرفة الشاملة
58	الفرع الأول: المفهوم:
58	الفرع الثاني: أسباب قيام البنوك الشاملة
59	الفرع الثالث: وظائف البنوك الشاملة
60	الفرع الرابع: آليات التحول إلى البنوك الشاملة
61	المطلب الثاني: الاندماج المصرفي
61	الفرع الأول: المفهوم
61	الفرع الثاني: أنواع الاندماج المصرفي
62	الفرع الثالث: دوافع ومبررات الاندماج
63	المطلب الثالث: ظاهرة الصيرفة الإلكترونية
63	الفرع الأول: المفهوم
64	الفرع الثاني: خصائص الصيرفة الإلكترونية وأصنافها
65	الفرع الثالث: وسائل ووسائط الدفع الإلكتروني
	فهرس المحتويات [ 71-70 ]
72	فهرس الأشكال و الجداول
	قائمة المراجع [77-73]

## فهرس الأشكال و الجداول

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	مخطط لعملية إنشاء نقود الودائع في حالة تعدد البنوك التجارية	1-1
56	مؤسسات النظام البنكي	2-2

### 1-فهرس الأشكال:

### 2-فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
23	الحد الأقصى لإنشاء نقود الودائع.	1-1
47	مؤشرات قياس المخاطر البنكية	2-2

## قائمة المراجع باللغة العربية:

### الكتب:

- 1- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر، ط1 مصر، 2006.
- 2- مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط1، عمان.
- 3- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، ط2، الأردن 2000..
- 4- فضيل فارس، التقنيات البنكية: محاضرات و تطبيقات، الجزائر: مطبعة الموساك رشيد، 2013.
- 5- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005 .
- 6- محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك، دار حراء، ط2، مصر، 1993.
- 7- زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، 2006 .
- 8- سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 9- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر 2005.
- 10 - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2008.
- 11 - حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2009
- 12- رمضان حافظ عبد الرحمان، موقف الشريعة الإسلامية من البنوك، دار السلام، ط1، 2005 . .
- 13- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية، ط1، مصر، 2007
- 14- عبد الله الطاهر و موفق علي الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط1، الأردن 2004.
- 15- ممدوح الولي، أداء البنوك المصرية 1999، مكتبة الأداء، مصر، 2000.
- 16- حنفي عبد الغفار، إدارة البنوك و تطبيقاتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 17 - إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 1996.
- 18- عبد القادر بحيج، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2013
- 19- محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى، أسواق المال و المؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر 2004.

- <sup>20</sup>- مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر 1998.
- <sup>21</sup>- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك: مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث، ط 3، مصر 1996.
- <sup>22</sup>- طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- <sup>23</sup>-إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر 2000.
- <sup>24</sup>-إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك،المكتب العربي الحديث، ط1، مصر 1996
- <sup>25</sup>- زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية<sup>1</sup> للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- <sup>26</sup>- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، ط1،الجزائر، 1993..
- <sup>27</sup> - حميدات محمود، النظريات والسياسات النقدية، دار الملكية، ط1، الجزائر، 1996.
- <sup>28</sup>- مصطفى سلمان و حسام داود، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط1، الأردن، 2000،
- <sup>29</sup> - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر، ط1، مصر، 2005،
- <sup>30</sup> - عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك ( منهج نقدي ومصرفي)، دار ومكتبة الحامد، ط1، الأردن،<sup>1</sup> 1999.
- <sup>31</sup>- نعمة الله نجيب وآخرون، اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001،
- <sup>32</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية الإبراهيمية، مصر، 2007.
- <sup>33</sup> - عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص ص 271، 272.
- خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- <sup>34</sup> - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي<sup>1</sup> الحقوقية، لبنان، 2003.

<sup>35</sup>- بول اسامويلسون و ويليام د.نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، الإقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع ط2،الأردن، 2006

<sup>36</sup>-صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العلمية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2008

<sup>37</sup>- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)،الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1،الأردن، 2013، ص

<sup>38</sup>-فرج عزت و عبد المنعم راضي، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة و النشر مصر، 2001

<sup>39</sup>- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الجزء الثاني، الدار الجامعية، 2003

<sup>40</sup>- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 4 2009.

<sup>41</sup>-الشماع، خليل محمد حسين، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 14، العدد 158، بيروت 1994.

<sup>42</sup>- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر 2001..

<sup>43</sup>- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

<sup>44</sup>- خليل الهندي-أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية "الجزء الثالث: دمج المصارف"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2000.

<sup>45</sup>- منير الجنيهي وممدوح الجنيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

<sup>46</sup>- ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الإلكترونية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2008.

<sup>47</sup>- أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008، ص 279.

<sup>48</sup>- الرومي محمد أمين، التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004.

<sup>49</sup>- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007،<sup>1</sup>

المجلات:

50- محمد منصف تطار، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية، مجلة العوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، جوان 2002،

51- ياسين الطيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2003.

52- الشماع، خليل محمد حسين، دور المصرف الشامل في تطوير السوق المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 14، العدد 158، بيروت 1994

#### المذكرات:

53- سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.

54- إيمان العاني، البنوك التجارية و تحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير<sup>1</sup> في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص بنوك و تأمينات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007،

55- فوزية بن يوسف، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية، وعملياتها غير التقليدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2008-2009،

56- بن عبيد فريد، السوق النقدية و دورها في تمويل الإقتصاد – دراسة مقارنة الجزائر، تونس – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014

#### الملتقيات:

57- محمد زيدان، النظام المصرفي و تحديات العولمة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، جامعة قالمة، 5-6 نوفمبر 2001.

58- محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على اقتصاديات الدول، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 13-14 مارس-2012.

59-Pierre- Charles Pupion, Economie et gestion bancaires, Dunod,  
Paris, 1999.